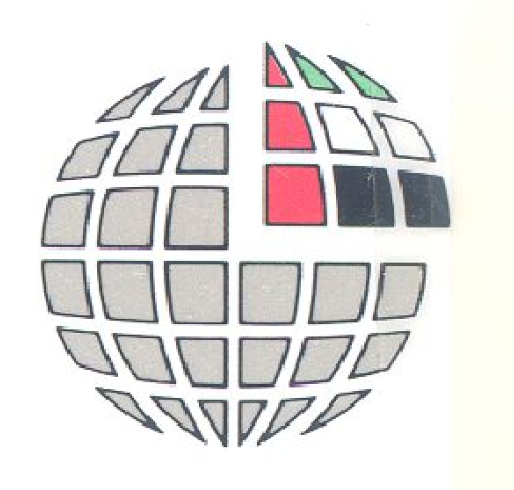
دراسات عالمية



العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط

يزيد صايغ



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 28

العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط

يزيد صايغ

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســــات عــالـمـيــــة

العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط

يزيد صايغ

العدد 28

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Globalization Manqué: Regional Fragmentation and Authoritarian - Liberalism in the Middle East," in Louise Fawcett and Yezid Sayigh (eds.), *The Third World Beyond the Cold War* and Published by the Oxford University Press, 1999. ECSSR is indebted to the author and publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 722776 - 9712+
فاكس: 769944 - 9712+
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

يقدم الشرق الأوسط مثالاً جيداً، ليس فقط لدراسة أبرز النتائج العملية التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة في منطقة من مناطق العالم النامي، ولكن أيضاً لإثارة تساؤلات حول مدى صحة استمرار تعريفه كمنطقة. كما أنه يوضح بصورة فاعلة التعقيدات المنهجية في التمييز بين مظاهر التغيير من جهة، وعلاقته السببية بمحيطه الوطني والإقليمي والعالمي من جهة أخرى[1]. وهناك إشكالية – متصلة ولكنها متميزة – وهي «إضفاء أهمية بنيوية على تغيرات، يمكن أن تكون مؤقتة ومتزامنة، على الرغم مما تتسم به من إثارة». وقد برزت هذه القضايا بشكل مباشر في حالة الجهد الذي تبذله الدولة في منطقة الشرق الأوسط لإعادة فرض سلطتها الداخلية في إطار مرتبط بالمجال الخارجي – إطار التدويل والتحرر – فيما تقاوم التحديات الأساسية المتمثلة في تغير القيم الفكرية والهويات المتغيرة في إطار آخر هو العولمة.

ليس هناك شك بأن انتهاء الحرب الباردة قد ترك تأثيراً كبيراً في الشرق الأوسط. ويظهر ذلك جلياً في المستوى الاستراتيجي؛ فقد أبرزت حرب الخليج الثانية ثم الحل الجزئي للصراع العربي-الإسرائيلي مدى تأثر أنماط الصراعات والعلاقات الدبلوماسية بين الدول بالنتائج المترتبة على انتهاء الحرب الباردة. إن التساؤل الذي يبرز هنا هو هل ستبذل دول الشرق الأوسط جهداً أكبر مما بذلت في السابق للبحث عن الاستقرار والازدهار عن طريق مأسسة نظامها الإقليمي وتشجيع القيم والقواعد المشتركة. وفي المقام الثاني، كان لانتهاء الحرب الباردة تأثير بعيد المدى في الاقتصادات الوطنية وفي الحياة السياسية، بالرغم من صعوبة تقويم التغيير في هذا المجال، ورغم الدقة المتناهية للعلاقة التي تربط بين عمليات التحول المحلية وتلك الواقعة في النظام الدولي. ومع ذلك يُعتبر التباين الظاهر بين توقعات التغيير السياسي في الشرق الأوسط خلال الفترة 1989-1990 (إبان الثورة في أوربا الشرقية) وبين الواقع اللاحق مُضللاً، حيث إنه يحجب عُمق الأزمة البنيوية التي تواجه دول المنطقة. إن هذه الأزمة، التي يتم تناولها

في أغلب الأحيان من منظور أثر العولمة على المؤسسات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد تقتضي إدخال المزيد من التغيرات الأساسية على تلك المؤسسات وهو الأمر الذي قد يؤدي في كل الأحوال إلى خلل اجتماعي عميق وعدم استقرار سياسي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض التغيرات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الرئيسية في الشرق الأوسط وإلى تفسير العلاقات المتبادلة. وترى الدراسة في البدء، أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد عززت تفكك منظومة دول الشرق الأوسط وقوضت احتمالات التعاون أو التكامل الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية. ثم تبحث الدراسة في سجل سياسات التحرير الاقتصادي، قبل أن تتناول عملية الإصلاح السياسي. وفي كلتا الحالتين يكون التركيز على الدولة باعتبار أنها تمثل المستوى الذي تُعالج عنده المؤثرات الداخلية والخارجية، على الرغم من النقد الموجه للتركيز التقليدي في النصوص الأكاديمية على دور الدولة في العالم الثالث[2]. ويُتيح لنا ذلك أن نتناول في الخلاصة مدى إمكانية إسناد التغيرات التي حدثت في المنطقة لإفرازات انتهاء الحرب الباردة، وأن نتناول أيضاً الافتراضات حول العلاقة بين النظام الدولي ووحداته الإقليمية والوطنية، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بأثر العولمة على الدولة الوطنية وعلى الهياكل الداخلية للسلطة السياسية.

الأمن الإقليمي وحدود التعاون

تجسَّد تأثير نهاية الحرب الباردة الفوري والأقوى بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط على المستوى الاستراتيجي. وظهر ذلك جلياً في منطقة الخليج العربي، حيث إن تأثير الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 لم يؤد إلى التدخل العسكري الضخم الذي قاده تحالف دولي غير مسبوق بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل هيأ الأرضية أيضاً لنجاح إعادة إطلاق العملية السلمية بين العرب وإسرائيل. وانعكس التحول الأساسي للبيئة الاستراتيجية في شرعية وجود عسكري أمريكي دائم في المنطقة وما صاحبه من تأكيد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية

الاقتصادي والسياسي، وإنزال المصالح السوفيتية (ومن ثم الروسية) إلى مرتبة أدنى، والانقسامات العميقة وسط الدول العربية، وإقامة علاقات تجارية ودبلوماسية رسمية بين عدد مُتزايد من الدول العربية وإسرائيل.

وبالأخص، لقد أدت التحولات الاستراتيجية الشاملة إلى تغيير أساسي في الإطار الذي عملت ضمنه منظومة دول الشرق الأوسط منذ عام 1945. إن الدلالات بالنسبة إلى التعاون والتكامل الإقليمي تبدو على صلة خاصة بما يُفترض أنه نظام عالمي جديد يتسم على المستوى الأمني بازدياد الحصول على التقنيات العسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وبقدرة أكبر على إظهار القوة. كما يتسم على المستوى الاقتصادي بتكثيف المنافسة (شاملاً تشكيل الكتل التجارية الإقليمية) والاعتماد المتبادل، وعلى المستوى السياسي بتنامي اللجوء إلى الانتماء الإثني والقومي والديني لأغراض التعبئة عندما تكتسب الأزمة الاجتماعية بعداً ثقافياً. وفي مناطق أخرى من العالم، كان أحد جوانب رد الفعل هو رفع مستوى التنظيم الإقليمي، حيث شهدنا ميلاد الاتحاد الأوربي والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA)، وإحياء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) وحتى منظمة الوحدة الأفريقية (OAU). ولكن حكومات الشرق الأوسط ظلت عاجزة خلال فترة التسعينيات عن تكييف المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة على المستويين الإقليمي وما دون الإقليمي، كما عجزت عن استحداث مؤسسات جديدة ذات قدرة أفضل على مواجهة التحديات المشتركة واغتنام الفرص الناشئة. ويعود هذا العجز في القدر الأكبر منه إلى تأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي: الدور الخاص للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، والاتجاهات الاقتصادية، والسياسة الخارجية المتضاربة للدول المنفردة (القيود الداخلية سيتم تناولها لاحقاً).

الولايات المتحدة: الهيمنة المُقَيَّدة

حذر الرئيس العراقي صدام حسين قبل بضعة أشهر من قيامه بغزو دولة الكويت، في نهاية شباط/ فبراير 1990، من أن انحسار دور الاتحاد السوفيتي السابق بوصفه

«النصير الرئيسي للعرب في إطار الصراع العربي ـ الصهيوني وعلى الصعيد العالمي» قد أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتكون هي «الدولة التي تمارس أكبر قدر من النفوذ على المنطقة وعلى الخليج العربي ونفطه»، كما أتاح لها أن «ترسخ تفوقها كقوة عملاقة لا منافس لها». وخلص الرئيس العراقي إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة ستخترق العالم العربي بقدر أكبر وأنها سترتكب «حماقات ضد مصالح العرب وأمنهم القومي»، ما لم يستخدموا إمكانياتهم المختلفة للوقوف في وجهها. فالتحول العالمي الكاسح يمثل تحدياً، ولكنه يمنح الدول العربية، بالقدر ذاته، فرصة لتوحيد قوتها وتعزيز التضامن فيما بينها[3].

غير أن أزمة الخليج الثانية قد أدت بالواقع إلى شق الصف العربي بصورة عميقة، على نحو ربما يتعذر إصلاحه، وأكدت الوضع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى المنطقة. وعلى الرغم من أن سياسة الولايات المتحدة قد ظلت تبحث منذ ذلك الحين لتحقيق هدفين هما: الاحتفاظ بالتفوق الاستراتيجي، والاحتفاظ بالاستقرار الإقليمي، فإن التأثير العام للسياسة الأمريكية قد تمثل في عرقلة أي توجه نحو تطوير المؤسسات الإقليمية للأمن والتعاون. ولا يعني هذا تجاهلاً للمعوقات التي تضعها الأطراف المحلية، كما لا يعني أن ننسب إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة قيامها بعرقلة متعمدة؛ ولكننا نهدف إلى تأكيد مدى تأثير أهم قوة خارجية في تعزيز المعوقات التي تحول دون التنظيم الإقليمي منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد ساهمت الولايات المتحدة في هذه المحصلة، عن طريق تبنيها لسياسة بناء المحاور والتحالفات الثنائية كأساس للحفاظ على أمن المنطقة من ناحية، ومن الناحية الأخرى بتثبيطها لجهود تشكيل المؤسسات المتعددة الأطراف ذات القاعدة العريضة والتي قد تضعف نسبياً حلفاء الولايات المتحدة فيما تمنح المنافسين الفعليين أو المحتملين مكاسب استراتيجية وتجارية مهمة.

لم تتبنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بناء المحاور والتحالفات الثنائية في البداية؛ فقد فضل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، والذي كان يتحدث في أيلول/ سبتمبر 1990، تشكيل «بنية أمنية إقليمية تكون قادرة على كبح التوجهات

العدائية لزعيم مثل صدام حسين»[4] . وفي مرحلة لاحقة تقبل بيكر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دمشق في آذار/ مارس 1991 من قبل الدول العربية الثماني الأعضاء في التحالف المضاد للعراق، بهدف تشكيل نواة لإطار أمني عربي واسع. وأكد جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، موقف الولايات المتحدة في «تشجيع التعاون الدفاعي الوثيق بين دول المنطقة»[5] . كما أن سعي إدارة الرئيس جورج بوش إلى تحقيق الإجماع الإقليمي كان جلياً في إصرارها على إشراك جميع الأطراف الإقليمية، باستثناء الأطراف الأكثر عداءً لإسرائيل، في مجموعات العمل المتعددة الأطراف التي شكلت في موازاة محادثات السلام الثنائية بين العرب وإسرائيل[6] .

إلا أن خيار التوجه نحو بناء الإجماع في الشرق الأوسط لم يصمد بعد الانتقال إلى رئاسة بيل كلينتون. وقد كشف ذلك الموقف عن الإدراك المتزايد بأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تمتلك «وسائل عسكرية واقتصادية أضعف للتأثير في الأحداث» رغم كونها «القوة المهيمنة في المنطقة»[7] . كما يعكس ذلك النفوذ الذي يوصف أحياناً بالقبضة الخانقة، الذي يمارسه اللوبي الموالي لإسرائيل داخل الإدارة الأمريكية[8] . وعلى أقل تقدير، فقد قللت القيود المادية من إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بصورة نشطة بتشجيع بناء مؤسسات الأمن والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. كما تعكس سياسة الولايات المتحدة بنفس القدر تراجع الاهتمام بالمنطقة، في ظل تناقص أهميتها الاستراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل جاذبيتها المحدودة نسبياً للاستثمار الخارجي. واللافت للنظر أن هذا التراجع يشمل تدفق النفط وأمن الطاقة على المستوى العالمي، وهي الأهداف التي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية لامبالاة واضحة تجاهها بالرغم من استمرار أولويتها ضمن ما تبقى من أهدافها الرئيسية في الشرق الأوسط[9] .

ومن العوامل الإضافية المشجعة على التوجه نحو بناء المحاور غياب المنافسة الحقيقية من القوى الدولية الكبرى. ومن المفارقة أن المبالغة السابقة بدور السياسة السوفيتية في افتعال أحداث المنطقة خلال الحرب الباردة، قد أدى إلى إضعاف ما تبقى من الحماس لدى الولايات المتحدة الأمريكية لإنفاق موارد مادية واستثمار المصداقية السياسية في

تعزيز وتأسيس منظومات شرق أوسطية لتشجيع الأمن والتعاون الجماعي[10]. والواقع أن ذلك يوحي بأن هناك حداً أدنى من الكلفة السياسية المرتبطة بتشكيل المحاور، حيث يمكن ربط الأطراف المحلية الصديقة بتحالفات ثنائية، في الوقت الذي تفتقد الأطراف المُعادية البديل الاستراتيجي في غياب المنافسة الجيوسياسية من الاتحاد السوفيتي (أو أي قوة دولية أخرى) مما يسهل عملية إقصائها. لقد تعزز التوجه نحو إعطاء أولوية للعلاقات مع قلة من الحلفاء الرئيسيين (خاصة إسرائيل)، على العلاقات مع حلفاء آخرين، عن طريق الكونجرس الذي سيطر عليه الجمهوريون الراغبون بتخفيض المعونات الخارجية الأمريكية والمعارضون عموماً لتخصيص الموارد الأمريكية للاستخدام العالمي.

وكانت هناك تبعات إضافية لتعزيز العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية علناً تحت إدارة الرئيس بيل كلنتون، والتي ظلت توصف على نحو روتيني منذ عام 1966 بأنها "علاقة خاصة" وفوقية عند مقارنتها بالعلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية مع أي دولة أخرى في الشرق الأوسط[11]. ومن تلك التبعات أنها أتاحت لإسرائيل أن تتجنب ضغوط الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عندما تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى عام 1995، رغم الضرر الذي أصاب العلاقات الأمريكية ـ المصرية وما نتج عنه من تجميد لمجموعة العمل المتعددة الأطراف حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي. ومن التبعات الأخرى لتزايد قوة العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية في حينها، ظهور محور في عام 1996 يضم إسرائيل وتركيا (والأردن بصورة غير معلنة) وهدفه الضمني هو عزل سوريا وإضعاف موقفها في مفاوضات السلام مع إسرائيل[12]. أما التركيز على معاهدات السلام الثنائية وما صاحبها من تدابير عسكرية بين إسرائيل وكل من جاراتها من الدول العربية المعنية، فقد أتاح للدولة اليهودية أن تسيطر على إدارة الأمن في محيطها المجاور، وقلل من دوافع تنازلها عن هذا الدور لصالح إطار متعدد الأطراف. وبالنسبة إلى الدول العربية، في المقابل، فقد أصبحت التكلفة المترتبة على اتباع مسار متناقض مع المصالح الأمريكية في المنطقة باهظة، مما أدى إلى الإذعان الضمني على الأقل للسياسات الأمريكية حول أغلب القضايا[13].

وبناء عليه فقد نتج عن السياسة الأمريكية تأثيرات سلبية، مباشرة وغير مباشرة، في بناء المنظمات الإقليمية بالشرق الأوسط. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد إطلاق صفة "المنبوذة" أو "الخارجة على النظام" على عدة دول عربية (ليبيا والعراق والسودان) وإيران. إن الدور الرئيسي الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية، في حالات مختلفة منذ عام 1990، في المبادرة بفرض وإدامة عقوبات من الأمم المتحدة ضد الدول الثلاث (ليبيا والعراق والسودان) يؤكد عدم فاعلية جامعة الدول العربية التي تنتمي لها تلك الدول، كما يثير التساؤل حول موقف الاتحاد المغاربي العربي، الذي تنتمي إليه ليبيا أيضاً. وعلاوة على ذلك، شكلت سياسة "الاحتواء المزدوج" التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وإيران، منذ أيار/ مايو 1993، عائقاً يحول دون رغبة أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إقامة منتدى إقليمي للحوار مع جارتيها المعزولتين في الشمال[14]. وتؤكد هذه السياسة التحول عن الموقف الذي اتخذه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر خلال حرب الخليج الثانية والذي دعا فيه إلى «عدم إقصاء أي دولة في المنطقة من تلك الترتيبات (الأمنية)، إذ إن عراق ما بعد الحرب يمكن أن يؤدي (دوراً) مهماً. وينطبق ذلك على إيران أيضاً بوصفها قوة رئيسية في منطقة الخليج العربي»[15]. بيد أن إدارة الرئيس جورج بوش قد فشلت لاحقاً في اتباع ذلك التوجه، وسعت الإدارة التي خلفتها إلى بذل جهد أكبر بهدف «إبعاد إيران اصطناعياً عن دول الخليج العربي»[16].

تقدم العلاقات مع الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثالاً آخر للأثر المعاكس، حتى وإن لم يكن مقصوداً، للسياسة الأمريكية تجاه المؤسسات الإقليمية في الشرق الأوسط. وابتداء من أيلول/ سبتمبر 1991 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعدها بريطانيا وفرنسا، سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الدفاعية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون بصفتها الفردية. وسمحت المملكة العربية السعودية، التي ترددت لفترة طويلة في استضافة أي قوة من خارج شبه الجزيرة العربية، بوجود ستة آلاف جندي أمريكي على أراضيها بحلول نهاية التسعينيات. بينما استضافت دولة الكويت ودولة قطر حوالي ألف جندي إضافي، مع السماح بتخزين

معدات قتالية، ووفرت دولة البحرين تسهيلات بحرية وتجهيزات أخرى (وهي تسهيلات كانت تقدمها حتى قبل أزمة الخليج الثانية)[17]. وبعد أن تلقى مجلس التعاون تأكيدات بضمان التدخل الفعلي عند الحاجة، فإنه لم يعد يعلق أهمية كبرى على الترتيبات الأمنية الإقليمية مع الدول العربية الأخرى، كما قل اهتمامه بترتيبات الدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء فيه[18]. وقد أبرمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صفقات أسلحة بلغت قيمتها حوالي 44.2 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1990 ـ 1994 [19]. ويجب الاعتراف بأن عدم فاعلية مجلس التعاون كحلف أمني يعود في المقام الأول إلى جوانب الضعف الهيكلي – العسكرية والديمجرافية – للدول الأعضاء فيه؛ مما ينعكس بدوره في تنامي تعاون دول المنطقة مع حلفائها الغربيين لضمان أمن واستقرار دولها. في الوقت ذاته يستمر عجز الدول الأعضاء بمجلس التعاون عن تنسيق سياسات عسكرية مشتركة (تشمل اقتناء الأسلحة ومدى ملاءمتها أو تشكيل قوة عسكرية مشتركة).

دخل التنافس الاقتصادي والسياسي مع الحلفاء الغربيين كعامل آخر في صياغة وجهة النظر السلبية لدى إدارتي الرئيسين جورج بوش وبيل كلنتون تجاه المقترحات التي تبنتها بعض الحكومات الأوربية في مطلع التسعينيات. بغرض تكرار تجربة "عملية هلسنكي" وبناء "مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"[20]. وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية، وللأسباب ذاتها، إضفاء الصفة المؤسسية على مجموعات العمل المتعددة الأطراف التي تم تشكيلها كجزء من عملية السلام بين العرب وإسرائيل (بالرغم من تشابه صيغتها مع نمط "مجموعات العمل" في عملية هلسنكي)، وأصرت على تحجيم دور الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة[21]. فقد ظهر أن الاتحاد الأوربي قد حقق أفضلية مهمة بتوليه مسؤولية مجموعة العمل المتعددة الأطراف المكلفة بملف التنمية الاقتصادية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبذل جهداً كبيراً لمتابعة إنشاء البنك الإقليمي المقترح للتعاون والتنمية الاقتصادية. وقد شجعت بدلاً من ذلك عقد مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو تجمع ذو هياكل فضفاضة يلتقي فيه مندوبو الحكومات والقطاع الخاص سنوياً منذ

عام 1994، مما دفع الاتحاد الأوربي إلى إطلاق حوار مواز بين أوربا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وتخصيص مبلغ 4.7 مليار وحدة نقدية أوربية (ECU) في شكل منح ومبلغ مساو في شكل قروض من المصرف الأوربي للاستثمار خلال الفترة 1996 - 1999 بهدف إنشاء «منطقة اقتصادية مشتركة بين أوربا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى»[22].

ورغم وجود تنافس تجاري، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تواجه تحدياً سياسياً جاداً من الاتحاد الأوربي الذي تخلى بالفعل عن صياغة سياسة مستقلة تجاه الشرق الأوسط[23]. وتقوم السياسة الأوربية على أساس تجاري في جوهرها، ولكن أوربا لم تحم مصالحها الاقتصادية بالقدرة العسكرية على المدى الاستراتيجي. كما أن الاتحاد الأوربي قد قبل إلى حد كبير دوره المحدود في عملية السلام بين العرب وإسرائيل خلال أغلب فترة التسعينيات. وينطبق ذلك أيضاً على روسيا إلى حد كبير؛ فقد سعت بصفة عامة، وبرغم تبنيها سياسة تتيح لها لعب دور أنشط في الشرق الأوسط عقب عام 1993، إلى تجنب استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الاستفادة اقتصادياً من المنطقة[24]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مجموعة الدول التي استقلت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية سابقاً أكثر اهتماماً بتعميق علاقاتها مع إسرائيل كوسيلة للوصول إلى الأسواق الأمريكية والأوربية الغربية والحصول على الاستثمارات اليهودية الغربية والأمريكية، ولم تكن معنية بتشجيع إنشاء المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط[25]. وفي المقابل ركزت روسيا على محيطها "الخارجي القريب" لتتنافس مع الولايات المتحدة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على وجه الخصوص. ومن المنتظر أن تبرز هذه المنطقة خلال مطلع القرن الحادي والعشرين كمنطقة إنتاج طاقة رئيسية وكمنافس محتمل للشرق الأوسط من حيث الأهمية الاستراتيجية. ولكن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بسعيها إلى تحقيق أهداف سياسية وتجارية متناقضة، إنما أدت إلى تزايد الاختراق الاقتصادي للمنطقة من قبل قوى دولية أخرى. ومن الحالات التي تقف شاهداً في هذا الصدد، الحظر الرئاسي الصادر عام 1995 على جميع التعاملات التجارية والاستثمار في إيران، وهو الحظر الذي ترك تلك السوق مفتوحة

للمنافسين الأوربيين[26] . كما كانت روسيا والصين، اللتان لا تشكلان منافساً حقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية، على استعداد أيضاً لتحمل الاستياء الأمريكي بغية بيع أسلحة وتقنية نووية لإيران، وذلك جزئياً لتأمين واردات الغاز والنفط. وبحلول عام 1998 كانتا تختلفان علانية (ومعهما فرنسا) مع السياسة الأمريكية تجاه العراق[27]. وفي الواقع، فإن تنامي المنافسة التجارية (بدل السياسية) يعكس ازدياد الضغوط الاقتصادية منذ انتهاء الحرب الباردة ويؤثر في موقف حكومات الشرق الأوسط من العمل الجماعي الإقليمي.

تدويل الاقتصاد والتفكك الإقليمي

هناك أربعة عوامل خارجية تفسر الضغوط الاقتصادية المتزايدة على دول الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب الباردة، وتؤثر في الخطوات التي تتخذ لإنشاء المؤسسات الإقليمية. ومن تلك العوامل الانخفاض الحاد في "الريع" الاستراتيجي الذي تستطيع هذه الدول الحصول عليه من الدول الصناعية المتقدمة، والذي لا يقتصر تأثيره على الواردات المجانية أو الرخيصة من الأسلحة فقط، ولكن أيضاً على تقديم مساعدات لميزانياتها وقروض التنمية الاقتصادية الميسرة أو المعفية من الفائدة. أما العامل الثاني الذي زاد الأمور سوءاً فهو أن الدول التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوربا قد تحولت من دول مانحة للمساعدات إلى دول منافسة على استقطاب الاستثمارات والمعونات الخارجية المباشرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). والعامل الثالث هو الأثر السلبي المزدوج لإعلان الاتحاد الأوربي: فمن ناحية أصبحت اقتصادات الدول الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أكثر توجهاً نحو الشمال وليس الجنوب اعتباراً من عام 1992، ومن الناحية الأخرى ظل هيكل الاتفاقيات التجارية يعامل الشركاء من منطقة الشرق الأوسط بصفتهم الفردية، بينما يعامل الشركاء الأوربيين ككتلة، مما يعزز الوضع التفاوضي للمجموعة الأخيرة ويتيح لدولها أن تضاعف أفضليتها التجارية[28]. أما العامل الرابع فهو تدني أسعار النفط (رغم أنه لا يعزى لانتهاء الحرب الباردة، بل يسبقها في الواقع) وخصوصاً الإنفاق الهائل خلال أزمة الخليج الثانية.

ربما كان من المتوقع أن تدفع هذه العوامل دول الشرق الأوسط إلى تنشيط السياسات والمؤسسات الإقليمية بقدر أكبر. فقد أدى الاختراق الذي حدث في عملية السلام بين العرب وإسرائيل إلى زيادة احتمالات الاستفادة من فوائد السلام وتوسيع نطاق تلك الترتيبات لتتجاوز حدود الدول العربية ولتشمل إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، توحي لنا حقيقة كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأقل أهمية بالنسبة إلى أغلب دول المنطقة من النواحي الاقتصادية والتجارية بالمقارنة مع أوربا، وذلك على الرغم من كونها الأكثر أهمية من الناحية العسكرية والاستراتيجية لأنها، أي الولايات المتحدة الأمريكية، لا تمثل البديل الملائم للخيار الإقليمي على المدى الطويل[29]. وفي جوانب أخرى، أدت التبعات الاقتصادية المترتبة على انتهاء الحرب الباردة والتحديات التي فرضتها المنافسة الاقتصادية العالمية والاعتماد المتبادل، إلى تشكيل كتل تجارية إقليمية جديدة أو إلى تجدد الاهتمام بالمعاهدات والهيئات الموجودة أصلاً. بل وقد أطلقت الدول العربية رسمياً مشروع المنطقة التجارية الحرة في 1 كانون الثاني/ يناير 1998، مما زاد الآمال في بعض الدوائر حول احتمال إحياء السوق العربية المشتركة التي تم الإعلان عنها عام 1964. ومع ذلك يبدو الإقبال على الإقليمية في الشرق الأوسط ضعيفاً، بل يسير في الاتجاه المعاكس أحياناً. ولقد عملت العوامل الخارجية على إبراز النزعات البنيوية في الاقتصادات الوطنية مما شكل عائقاً إضافياً أمام أي رغبة جادة في تشجيع أو تكوين مؤسسات التعاون الإقليمي، ناهيك عن التكامل الإقليمي.

حتى إنه يمكن القول إن التطورات الخارجية، قد أبرزت الغياب شبه التام للاقتصاد الإقليمي، حتى بالنسبة إلى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية. ومن المدهش حقاً، أن حجم التبادل التجاري الكلي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية قد ظل ثابتاً على نسبة تقل عن 10٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، بالرغم من أن نسبة الواردات والصادرات فيها قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي هي أعلى نسبة على مستوى العالم. ولم تكن التجارة الإقليمية ذات أهمية إلا بالنسبة إلى الاقتصادات العربية الأصغر، ولكن ذلك لا ينطبق على الاقتصادات غير النفطية الأكبر حجماً (مثل مصر والمغرب) ولا على اقتصادات الدول المصدرة للنفط. أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من التجارة

الخارجية للدول العربية (والدول الشرق أوسطية غير العربية) يتم مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وينعكس هذا النمط أيضاً في تركيز العلاقات التقنية والعسكرية والاستراتيجية. وهكذا، يتضح أن الثروة النفطية التي تمخض عنها لفترة موجزة ما يمكن أن نطلق عليه بصورة فضفاضة مصطلح "اقتصاد نفطي" عربي، قد أدت في النهاية إلى دمج الاقتصادات الوطنية بإحكام أكثر في الاقتصاد العالمي، بدلاً من الاقتصاد الإقليمي المفترض، وذلك عن طريق زيادة المديونية الخارجية وإذكاء النزعة الاستهلاكية، وتعميق التبعية الصناعية والتقنية[30]. كما أدى تراجع الإيرادات النفطية منذ عام 1982 إلى انخفاض حاد في معدلات الانسياب الواسع للعمالة ورأس المال بين دول المنطقة مقارنة بما كان في العقد السابق. وعلى أي حال، لم يساعد الأسلوب الشخصي الذي نُفذت به الكثير من التحويلات الرسمية والضوابط النقدية وضعف أسواق رأس المال في المنطقة على تشجيع تطوير المؤسسات والشبكات المالية الإقليمية، حتى عندما كانت في ذروة نشاطها خلال السبعينيات.

لقد كان عدم تجانس النظم الاقتصادية (والسياسية) عائقاً آخر للتعاون والتكامل الإقليمي، إضافة إلى العوائق المتمثلة في ضعف البنية التحتية التي تربط المنطقة بصفة عامة. وهناك مجموعة أخرى من العوائق تتمثل في حواجز التعرفة الجمركية والقيود المالية الأخرى وكذلك التداخل، وليس التكامل، في الإنتاج الزراعي والصناعي. وظل التداخل يمثل عائقاً بدلاً من أن يكون دافعاً للتنافس السليم، لكونه يتم بين قطاعات تتمتع بالدعم الحكومي والحماية الجمركية. إن تدابير التحرير الاقتصادي والمالي، التي تشمل رفع القيود على العملات الأجنبية وإزالة الأسباب المؤدية إلى عدم قابلية تحويل العملات الوطنية إلى عملات أخرى، قد تشجع رأس المال الهارب على العودة إلى المنطقة مما سيحسن تدريجياً الفرص المهيئة للتكامل الإقليمي. وصحيح أن إبقاء الحماية النسبية وضيق الانفتاح قد قللا من الآثار السلبية للأزمة المالية الآسيوية على العديد من اقتصادات الشرق الأوسط، ولكن في الأمد المتوسط والبعيد فإن البطء النسبي في تحقيق التكامل مع الأسواق المالية العالمية - مقارنة بمناطق أخرى من الدول النامية - سيترتب عليه بقاء العديد من الاقتصادات المحلية عاجزة بالقدر الذي سيحرمها

من استخدام التجارة كقناة لحشد وتحريك مواردها القابلة للاستثمار[31]. وإلى جانب ذلك، تبقى بعض الحكومات متخوفة من أن يؤدي التكامل الإقليمي إلى المزيد من اختلال توزيع التكلفة والفوائد، ويزيد معدل هجرة العقول والعمالة الماهرة، حيث إن رأس المال (والعمالة أيضاً) يتحرك بصورة طبيعية نحو المناطق الأكثر تطوراً والبنية التحتية الأفضل. كما أن الحكومات تفتقد بصفة عامة أيضاً الإرادة السياسية في المخاطرة بتخفيض عدد الوظائف[32]. ولكن العائق الحقيقي للتكامل الإقليمي يكمن في اعتقاد الحكومات أن المتطلبات الإجرائية والعملياتية للمؤسسات السياسية والاقتصادية الإقليمية ستهدد سيادتها الوطنية[33].

ويضاف إلى ما سبق أن الاختلافات الرئيسية في الموارد (مثل النفط) وفي تنوع المنتجات وفي متوسط دخل الفرد وفي قدرات الدولة قد أدت إلى تمايز كبير على المستوى دون الإقليمي، وأضعفت الارتباط الذاتي بالمؤسسات الجماعية الأشمل. ويبدو هذا جلياً في حالة دول الخليج النفطية؛ ففي الوقت الذي حققت فيه منظمة مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدراً متواضعاً من التعاون في بعض المجالات، فإن هناك القليل فحسب من التكامل على المستوى دون الإقليمي[34]. وينطبق هذا القول أيضاً على الاتحاد المغاربي العربي، الذي تشكل في شباط/ فبراير 1989 والذي أصبح عاجزاً عن أداء دوره بسبب التضارب بين الأولويات السياسية والأنظمة الاقتصادية لأعضائه، مما أدى إلى معارضة الانتقال الحر لمواطني الدول الأعضاء، ورفض الوحدة النقدية، وعدم تنفيذ الأهداف المتفق عليها في إقامة مناطق حرة للتجارة والسوق المشتركة والمشاريع الاقتصادية المشتركة. ونتيجة لهذه المثبطات ولتباين فرص الاستثمار، فقد قامت هيئات تقديم المعونات المدعومة من بعض حكومات منطقة الخليج العربي، مثل الصندوق الكويتي للتنمية وبنك التنمية الإسلامي بتوجيه الاقتراض بشروط ميسرة بشكل متزايد نحو اقتصادات الدول النامية غير العربية، ومنها تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى[35]. وبصورة مماثلة، فإن التنوع الحاصل في اقتصاد الشرق الأوسط ككل (من حيث الإنتاج وأسواق التصدير ومصادر الواردات) لا يشكل علامة صحية كما يبدو للوهلة الأولى، لأن هناك تفاوتاً واسعاً في تنوع المنتجات والانفتاح

التجاري على مستوى الاقتصادات الوطنية الفردية. ويتضح ذلك على سبيل المثال في تركيز العلاقات التجارية للاتحاد الأوربي مع دول الخليج العربي والمغرب العربي (ومع إسرائيل وتركيا) وتراجع تلك العلاقات مع الدول العربية الأخرى[36].

إن الذي يظهر جلياً هو أن دول الشرق الأوسط قد تعاملت بصفة فردية وكدول منفصلة مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة وعصر العولمة، متبعةً في هذا الصدد استراتيجية "انجُ بجلدك". ولا يعتبر هذا شيئاً جديداً على دول الشرق الأوسط، ولكنه ظهر بوضوح أكبر عندما أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية الخارجية – مثل فقدان المعاملة التفضيلية في الوصول إلى أسواق معينة – إلى إبراز الخلل الهيكلي المزمن في الاقتصادات الوطنية بصورة متزايدة[37]. وفي هذا الإطار، اكتشفت بعض الاقتصادات العربية غير النفطية، والتي يتفاوت حجمها بين المتوسط والكبير، أن نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تطورات في الاقتصاد العالمي لم تضعها في موقف حرج، على عكس ما كان متوقعاً. وعليه فقد تمكنت من تجنب التحولات الجذرية في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية. وتعتبر سوريا مثالاً جيداً، حيث عالجت الأزمة بدمج سياسة التحرير التجاري الداخلي الحذر وعوائد النفط المتواضعة من جانب، مع سياسة إحياء العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روسيا ودول أوربا الشرقية وتوسيع الروابط مع الصين وكوريا الشمالية من جانب آخر[38]. وفي المقابل سعى الأردن إلى الحل من خلال الاتفاقية الاقتصادية الثنائية التي وقعها مع إسرائيل عام 1994 بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بشطب أو إعادة جدولة مبالغ متواضعة من الديون المستحقة عليه. أما الاقتصادات العربية الأصغر حجماً، فمن المحتمل أنها ماتزال تحرص على التكامل، وذلك نظراً لمحدودية أسواقها الداخلية التي تقيد سياسات دعم الاستيراد وتتطلب علاقات نشطة لتصدير منتجاتها لكي تتحول إلى اقتصادات حجم ووفرة. إلا أن التجربتين السورية والأردنية توضحان أن توافر المسكنات الخارجية قد يشكل عائقاً إضافياً أمام التوجه نحو الإقليمية.

إن عدم رغبة بعض الاقتصادات في المنطقة، المتسمة بندرة رأس المال، في الالتزام بإطار مؤسسي للتبادل الإقليمي يكشف عن معاناة نسبية من علة "حسبة المكاسب

المقارنة" . فهي تتردد في الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف لأنها تتوقع أن تعود الفائدة الأكبر على الدول الأخرى الأعضاء في تلك الاتفاقيات وليس عليها هي[39] . وبالنسبة إلى دول أخرى، تعتبر الأولوية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي تقليل الخسائر، بدلاً من مضاعفة المكاسب[40] . وينعكس هذا التوجه بوضوح في تجربة توحيد شطري اليمن عام 1990؛ فقد درست حكومة الشطر الشمالي نتائج فشل مجلس التعاون العربي، الذي كانت قد ساعدت على تأسيسه قبل عام من ذلك، فيما واجهت نظيرتها الجنوبية دلائل المستقبل الاقتصادي والاستراتيجي القاتمة بسبب توقف العون السوفيتي[41] . هذا، وقد أدت التوليفة المكونة من الانقسامات السياسية والتراجع الاقتصادي في الدول الغنية بالنفط إلى تقييد صارم لمردود عامل الريع على العلاقات بين الدول العربية. ويتضح ذلك جلياً في عدم اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنشيط تحالف "إعلان دمشق" المعلن مع مصر وسوريا في آذار/ مارس 1991 . كما يفسر تراجع الريع الإحباط الذي منيت به التطلعات الأردنية واليمنية التي كانت تنتظر أن تضمن لها عضويتها في هيئة إقليمية، مثل مجلس التعاون العربي، استمرار تدفق الدعم الخارجي لميزانياتها[42] . وفي ضوء هذا الوضع تراجع احتمال قيام الاقتصادات المتسمة بندرة رأس المال باستبدال شركائها التجاريين التقليديين أو البحث عن مصادر رئيسية جديدة للاستثمارات والمساعدات من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يفسر هذا الوضع - مقروناً بالاعتقاد بتفوق الاقتصاد الأمريكي والهيمنة على المؤسسات المالية الدولية - أسباب إقدام الدول العربية على قبول "منتدى الثرثرة" الفضفاض، المتمثل في مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السنوي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من محاكاة التجربة الأوربية في بناء المؤسسات الإقليمية.

تنطبق الملاحظات التي أوردناها فيما سبق على الدول العربية بصفة رئيسية، وتتعزز صحتها بالنماذج المقابلة لها في كل من إسرائيل وتركيا وإيران. ففي المقام الأول كسبت إسرائيل عوائد اقتصادية ضخمة عقب توقيعها على اتفاقيات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عامي 1993 و1994 . وكان رفع المقاطعة التجارية من الدرجة الثانية

والثالثة من قبل أغلب الدول العربية هو أقل مكافأة تجنيها إسرائيل، مقارنة بزيادة بلغت نسبة 21٪ في تجارتها مع دول شرق آسيا خلال السنة الأولى من توقيع الاتفاقيات، فضلاً عن توقع تصديق الاتحاد الأوربي على اتفاقية شراكة ظلت مؤجلة منذ أمد طويل[43]. ومن الجائز أن يكون شيمون بيريز، بصفته وزيراً للخارجية ثم رئيساً لوزراء إسرائيل، قد تصور إقامة منطقة " للتعاون والازدهار " الاقتصادي في الشرق الأوسط، كما يجوز أن يكون رجال الأعمال والاقتصاديون الإسرائيليون قد تمنوا المزاوجة بين التقنية الإسرائيلية ورأس المال والعمالة العربية. بيد أن الواقع هو أن إسرائيل ليس لها أي حاجة ماسة للتعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ناهيك عن الحاجة إلى إطار مؤسسي مشترك مع جيرانها[44]. وبالرغم من أن تركيا قد عاشت ازدهاراً اقتصادياً أقل بكثير مما شهدته إسرائيل في مطلع التسعينيات، بعد أن واجهت قيود رأس المال والكلفة الاجتماعية والمادية الحادة للإصلاحات الهيكلية والتمرد الكردي، فقد ظلت، وعلى الأسلوب ذاته، تهتم بتعميق الروابط مع الاتحاد الأوربي، أكثر من اهتمامها بالعلاقات مع الشرق الأوسط الذي يقع إلى جنوبها. وفي الواقع، أبدت تركيا أيضاً اهتماماً أكثر بجمهوريات آسيا الوسطى، ويجذبها للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي شكلتها مع إيران وباكستان لتحل محل منظمة التعاون الإقليمي (المشلولة منذ إنشائها عام 1964)[45]. وينطبق الجزء الأكبر من هذه الحقائق على إيران التي أعادت توجيه حصة رئيسية من تجارتها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية نحو روسيا، وسعت إلى دور في آسيا الوسطى من خلال الاتفاقيات الثنائية ومنظمة التعاون الاقتصادي وتجمع بحر قزوين، رداً على سياسة الإقصاء الأمريكية تجاهها وتحفظات دول الخليج العربية عليها[46].

أجندة السياسة الخارجية: تردد الشركاء الإقليميين

ماتزال الخلافات السياسية تفسد العلاقات بين دول الشرق الأوسط، وفق ما يظهر في النماذج آنفة الذكر. وعلى غرار ما حدث في حالة الضغوط الاقتصادية، لم تؤد العوامل السياسية، التي كان من المحتمل أن تدفع دول الشرق الأوسط إلى انتهاج المزيد من التعاون والتكامل الإقليمي الفاعل – في خضم التغييرات الهائلة في البيئة

الاستراتيجية - سوى إلى توسيع تلك الخلافات. وأول تلك العوامل هو التغيير الذي طرأ على الحدود النظرية للشرق الأوسط. فقد جر ذلك التغيير جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، التي تقع في وسط آسيا، إلى الدخول في معترك سياسات الحزام الشمالي من دول الشرق الأوسط، وأن تعيد على وجه الخصوص الاصطفاف الإقليمي للدول غير العربية الرئيسية الثلاث في المنطقة وهي إيران وتركيا وإسرائيل. وينعكس هذا التغيير في احتدام الجدل حول هوية النظام الإقليمي المنشود: فهل تكون هوية عربية أم شرق أوسطية (ببعدها الأوربي المرافق)؟ ثانياً، نظراً لما تفرضه هذه العوامل من تحديات مختلفة، فإنها تكشف مدى تعارض السياسات الخارجية التي تتبعها الدول العربية في أغلب الأحيان وعجزها عن التوصل إلى معالجات مشتركة أو تكوين منظمات إقليمية ذات فاعلية حقيقية. وأخيراً، فإن التوجهات العربية تكشف الأثر المستمر لسياسات القوى الدولية الرئيسية تجاه هذه المنطقة.

في المقام الأول، ظلت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز هي البؤرة الرئيسية للتحولات التي طرأت على السياسات الإقليمية التي تنتهجها تركيا وإيران منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد أثار تفكك الاتحاد السوفيتي منافسة فورية بين البلدين لتحقيق أفضلية استراتيجية وتجارية. وبالنسبة إلى تركيا فقد كان الاتجاه نحو الشرق يمثل، إلى حد ما، رد فعل من جانبها تجاه تراجع احتمالات انضمامها للاتحاد الأوربي في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب العوائق الديمجرافية والثقافية والاقتصادية[47]. وبالرغم من ذلك، حل الحذر في مرحلة لاحقة محل التطلعات الوهمية حول بسط النفوذ الإقليمي القائم على التضامن العرقي للشعوب ذات الأصول التركية. وظلت تركيا متطلعة إلى الغرب في الأساس[48]؛ فقد تراجع حجم تجارتها مع الشرق الأوسط (بينما تزايد حجم تجارتها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وركزت في علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين على القضايا الأمنية بصفة رئيسية. إن اقتسام المياه والتمرد الكردي والنفط هي القضايا التي تجعل تركيا في حالة تفاعل مستمر مع سوريا والعراق، ولكن يتسم التفاعل بالتوتر. وبذلك تعتبر العلاقة الوحيدة لتركيا في اتجاه الجنوب، التي اكتسبت إلى حد ما الصفة المؤسسية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، هي المحور العسكري الناشئ مع إسرائيل.

وفي المقابل جاء تنامي الاهتمام الإيراني بالجمهوريات المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة لتحول السياسة الخارجية الإيرانية عن شعار " لا شرق ولا غرب " الذي رفعته الثورة الإسلامية، إلى توجه نحو "الشمال والجنوب معاً"[49] وقد تمت الاستعاضة عن التخوف الإيراني من الوجود العسكري السوفيتي على الحدود الشمالية بسياسة مزدوجة من الوجود السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز الأقل تقدماً، وبعلاقات أوثق مع روسيا الصناعية. ومع ذلك، يؤكد هذا الجانب المفارقة التي جعلت سياسة إيران الخارجية تقوم الآن، ولدرجة كبيرة، على أساس اتبعته خلال الحرب الباردة، أي استخدام ورقة روسيا كعامل لموازنة وتحييد الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى[50].

وعلى خلاف تركيا وإيران، كانت الساحة الرئيسية للسياسات الإسرائيلية الإقليمية هي الشرق الأوسط بحدوده التقليدية، وخاصة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد أدى انتهاء الحرب الباردة والنتيجة التي تمخضت عن أزمة الخليج الثانية إلى إضعاف قيمة الحرب كوسيلة في يد الدول العربية المعادية لإسرائيل. كما أتاحت إعادة إطلاق عملية السلام المجال أمام عضوية إسرائيل في المنظومات الإقليمية إلى جانب الدول العربية، وهو الأمر الذي لم يكن ليخطر على البال سابقاً[51]. بيد أن هذا المشهد لم يتحقق فعلاً بسبب التفضيل الإسرائيلي، وخاصة في عهد الحكومة اليمينية المتعصبة التي تولت الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو في أيار/ مايو 1996، لسياسة التلويح بالقوة وبناء المحاور. وتظهر تلك السياسة في اتفاقيات التعاون العسكري مع تركيا، وفي التحالف الضمني مع الأردن - بالرغم مما يواجهه هذا التحالف من اضطراب - تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا النحو أثبتت إسرائيل، مثل تركيا، أنها لا تملك مصلحة حقيقية في بناء المؤسسات الإقليمية. ويظل العامل الرئيسي الذي يحدد سياسة إسرائيل الخارجية - مثلما يحدد سياسة تركيا، إلى حد كبير، ولكن على نحو عكسي - هو واقع علاقاتها مع الولايات المتحدة والذي تشكل على أساسه علاقاتها وصلاتها الإقليمية.

ولكن، يجب ألا يحجب تأرجح سياسات الجيران غير العرب، حقيقة تردد الدول العربية ودورها المتناقض أحياناً، بالرغم من أنها صاحبة التجربة الجماعية الأعرق في الشرق الأوسط في مجال إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف، وهي أيضاً صاحبة النفوذ الحاسم في أي مجهود يقود إلى تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي. ويعتبر العائق الرئيسي هو عدم استعدادها لتقديم تنازلات، على أي نحو، بشأن سيادتها الوطنية. وفي الواقع فإن أغلب الحكومات العربية غير مستعدة للتنازل للمنظمات الإقليمية عن السلطات التي ترفض تخويلها لمؤسساتها الداخلية[52]. ويعتبر المثال المعبر عن هذا الجانب هو عدم وجود أي آليات رسمية لتحكيم النزاعات أو لحل الصراعات في إطار جامعة الدول العربية. وقد ظهر نتاج ذلك بوضوح تام خلال أزمة الخليج الثانية. وعلى الطريقة ذاتها، عجزت جامعة الدول العربية عن الاستجابة لطلب الأمم المتحدة بلعب دور في الصومال عام 1992، كما عجزت عن التوسط بفاعلية في الحرب الأهلية اليمنية عام 1994. ولم تتمكن الجامعة من القيام بدور فاعل في حل النزاعات التي أفضت إلى فرض عقوبات دولية على ثلاث من الدول الأعضاء فيها، وهي العراق وليبيا والسودان.

ومن المؤكد أن الدول العربية لم تبذل مجهوداً يذكر لإعادة تنظيم علاقاتها الدولية الجماعية عن طريق «تطوير مؤسسات وقيم وقواعد جديدة»[53] وبالتالي، لم يتحقق شيء من ميثاق التعاون والأمن الذي اقترحته جامعة الدول العربية في آذار/ مارس 1995، والذي دعت فيه إلى إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات بين الدول العربية، وتشكيل قوة عربية لحفظ السلام وقيام هيئة برلمانية مشتركة[54]. وقد وصل غياب التلاحم السياسي إلى مستوى تنصلت فيه الدول الأعضاء بالجامعة من التزامها الرسمي بدعم الموقف المصري، المطالب بتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك عند طرح هذا الموضوع للتصويت عليه في الأمم المتحدة خلال الفترة نفسها[55]. ومن المؤشرات الأخرى إلى تراجع مكانة الجامعة فشل بعض أعضائها في دفع المستحقات المتأخرة عليهم في ميزانية الجامعة، والتفكير المتكرر منذ عام 1990 في حل الجامعة رسمياً. وفي هذا الإطار فإن كلاً من قرار جامعة الدول العربية الصادر

في حزيران/ يونيو 1997 لتخفيف الحصار ضد ليبيا، والقرار الذي اتخذه أغلب أعضاء الجامعة بمقاطعة مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، ثم قرار بعض الدول العربية بمعارضة الإجراء العقابي الذي تزعمته الولايات المتحدة ضد العراق خلال أزمة تفتيش الأسلحة في مطلع عام 1998، لا يدل على صنع السياسات بصورة جماعية. بل تمثل تلك القرارات مجموعة من ردود الأفعال الفردية على الضغوط الداخلية، كما تدل على عودة ضمنية لسياسة التوازنات.

ومع ذلك لم توفر التجمعات العربية دون الإقليمية بديلاً مجدياً لجامعة الدول العربية. ومن أسباب ذلك أن تلك التجمعات قد أنشئت كرد فعل على أخطار فعلية أو ناشئة في المحيط المحلي المشترك، سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. وهدف التجمعات الأساسي هو تعزيز أمن الأنظمة الحاكمة وليس تعزيز الأهداف المعلنة بشأن التعاون المتبادل لتحقيق التنمية[56]. ولعل تباين أولويات السياسة الخارجية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والتي تأثرت بدورها بسياسات القوى الدولية، هو أيضاً مسؤول عن هذا الوضع. ولم يستطع حتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعتبر أنجح تجمع فرعي على المستوى الإقليمي، أن يستفيد من تجربة تعرض أعضائه للمخاطر المشتركة في أعقاب حرب الخليج الثانية، ليقوم بتنسيق سياسة خارجية موحدة تجاه العراق وإيران، ناهيك عن تعزيز الأمن الجماعي. ويلاحظ أن انسجام الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يضمن تحقيق التلاحم الداخلي فيما بينها، كما لم يضمن لها صياغة سياسة خارجية ودفاعية مشتركة. وفي بعض الحالات لم يفلح سوى ثقل المملكة العربية السعودية ودورها الراجح في احتواء التأثيرات الضارة للنزاعات الحدودية الثانوية نسبياً بين الدول المتجاورة منها، كما في حالة النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. وعلاوة على ذلك فإن عدم وضوح الرؤية وعدم اليقين، والتفوق الواضح للدعم الاستراتيجي واللوجستي والعسكري الذي تقدمه الدول الغربية، يفسر لنا عدم تبلور صيغة " إعلان دمشق " الذي أنشأته دول مجلس التعاون وشريكتاها في حرب الخليج الثانية - مصر وسوريا - في آذار/ مارس 1991.

وينطبق الكثير من الحقائق آنفة الذكر على تجربة الاتحاد المغاربي العربي، والذي كان الدافع الأساسي لتكوينه هو الإحساس المشترك بين الدول المغاربية بتعرضها للتحديات الاقتصادية المشتركة (والرغبة في احتواء ليبيا كهدف ثانوي). بيد أنه قد أخفق أيضاً وتحطم على عقبة عدم تجانس النظم الاقتصادية والسياسية لأعضائه، وعلى صخرة عدم استعدادها جميعاً للتوصل إلى تفاهم بشأن مدى التنازلات المرتبطة بالسيادة الوطنية والأمن[57]. وفي المقابل، فإن افتقاد التصور المشترك للتهديد وعدم توافر القدر الكافي من المصالح المتبادلة يساعدان على توضيح أسباب فشل مجلس التعاون العربي والذي لم يدم إلا لأمد قصير (1989ـ1990)، حيث شمل مجموعة دول متباعدة جغرافياً ومتباينة في أنظمتها السياسية. فقد سعت مصر، التي امتعضت من تصدر العراق للتجمع الجديد، إلى إحياء وتعزيز دور جامعة الدول العربية واستخدامها كآلية لتأكيد مكانتها الإقليمية[58]. وعلى الأسلوب ذاته، يفسر الخوف من الهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية الإسرائيلية أسباب معارضة مصر (ودول عربية أخرى) لقبول عضوية الدولة اليهودية في المؤسسات العربية متعددة الأطراف بالرغم من تقدم عملية السلام (وهذا موقف تؤيده المملكة العربية السعودية لأسباب تتعلق بعامل الشرعية الإسلامية أكثر من غيره)[59]. وفي هذا الإطار أيضاً، تم استخدام مسألة الخلاف مع إسرائيل حول عدم انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومسألة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، كوسائل لإعادة فرض دور مصر القيادي على المستوى الإقليمي، وللتعويض عن تضاؤل أهميتها الاستراتيجية في أعقاب الحرب الباردة، وعجزها عن تعزيز مركزها لتصبح حامية لأمن الخليج العربي، فضلاً عن فقدانها لدورها كوسيط رئيسي في عملية السلام بين العرب وإسرائيل[60]. بيد أن اعتماد مصر على المعونات الأمريكية السنوية وعلى المساندة الأمريكية لها في الهيئات المالية الدولية قد حد بصورة واضحة من قدرتها على تحمل تكاليف مبادرات السياسة الخارجية اللازمة لتأكيد دورها القيادي على المستوى الإقليمي.

وبصفة عامة يبدو الافتراض القائل بأن انتهاء الحرب الباردة سيؤدي بالضرورة إلى تنشيط العمل من أجل المؤسسات الإقليمية، محل تساؤل، بالإضافة إلى افتقاده الدليل

العملي. ومن التفسيرات الممكنة لهذا التناقض الظاهري، أن انتهاء عهد القطبية الثنائية وتخفيف القيود على مستوى النظام الدولي لم يؤديا إلا إلى تمكين الأطراف الإقليمية من إعادة الانحياز بحرية أكبر، وإلى إبراز النزعات الضمنية في الهياكل الموجودة أصلاً. ومن أمثلة هذا التقلب ما دار من جدل حول النظام الإقليمي المرغوب (هل يكون عربياً أم شرق أوسطياً أم ينتمي إلى دول البحر الأبيض المتوسط؟) الأمر الذي يدعو إلى التساؤل مرة أخرى حول مدى صحة التعامل مع الشرق الأوسط كمنطقة إقليمية واحدة من الناحية النظرية. وعلى كل حال، لم تكن المؤسسات الإقليمية التي قامت في هذه المنطقة قوية في أي وقت خلال فترة الحرب الباردة؛ فقد أدى التحول في النظام الدولي منذ تلك الفترة، مقروناً بالتحديات الاقتصادية المتنامية، إلى المزيد من التقلب في التحالفات الإقليمية. إن حقيقة تحول طبيعة التهديدات الأكثر إلحاحاً – وخاصة التهديدات الناجمة عن التحولات الاقتصادية والتقنية العالمية وفقدان المعايير المجتمعية، والمتجسدة غالباً في النواحي الثقافية – يجعل تحالفات الماضي الرادعة غير مجدية في الحاضر. وتتضح هذه الحالة بصورة أكبر حيث تضع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العالمية الأخرى سقفاً لا يُسمح بتجاوزه في الصراعات بين الدول، مما يوقف فعلياً التأثير المفضي إلى الوحدة الذي كانت تفرضه المهددات الخارجية سابقاً. ومن المفارقة أن يترتب على هذا الوضع استمرار تبعية العلاقات الإقليمية لدى أغلب دول الشرق الأوسط لارتباطاتها بالقوى الكبرى، وإن لم تكن مجموعة العلاقات الأولى مستمدة من مجموعة العلاقات الثانية، بالرغم من اختلاف الأسباب والمنشأ الأصلي لإقامة تلك العلاقات. ولكن يجب علينا أن نرجئ الاستنتاج الذي يرى بأن العوامل النسقية الشمولية أكثر أهمية من العوامل المحلية أو الإقليمية في تحديد التوجه نحو الإقليمية، وذلك لحين الانتهاء من تقويم دلالات التحرير الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط.

التحرير الاقتصادي

رغم أهمية الانعكاسات الاستراتيجية لانتهاء الحرب الباردة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن الأثر الأوسع هو دفع كل دول المنطقة تقريباً نحو درجات متفاوتة

من التحرير الاقتصادي. وبالواقع كان قد باشر عدد كبير منها تنفيذ إصلاحات قبل انهيار جدار برلين بوقت طويل، غالباً كرد فعل على تراجع عوائد النفط أو المساعدات المالية. غير أن انتهاء التنافس بين القوتين العظميين أضاف دفعاً جديداً لعملية التغيير، مما أضعف معارضة بعض الحكومات للإصلاحات الجادة، وأتاح لحكومات أخرى الفرصة لتنفيذ برامج إصلاحات هيكلية بقدر أقل من المخاطرة بزعزعة الاستقرار السياسي الداخلي. وعلاوة على ذلك أدى الفراغ من جولة مفاوضات أورجواي حول الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات GATT) وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) تحت إشراف الأمم المتحدة إلى إبراز استمرار التشوهات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية للعديد من دول الشرق الأوسط؛ هذا على الرغم من مكانة المنطقة التي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم عولمة قياساً بالمعايير التقليدية "للانفتاح التجاري".

وتحت وطأة هذه الظروف، اضطرت حتى الدول العربية الغنية بالنفط إلى تبني إجراءات تقشفية وإلى ضبط الميزانيات، سواء بسبب العبء المالي المترتب على أزمة الخليج الثانية (بالنسبة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية) أو بسبب العقوبات الدولية (بالنسبة إلى العراق وليبيا). إن المسألة الجوهرية التي تهم جميع الدول في المنطقة هي أن إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية تشكل تحدياً مباشراً لوظيفة وطبيعة الدولة، في وقت يخضع فيه معنى السيادة نفسه إلى التساؤل نتيجة للعولمة.

أزمة رأس المال

كان الأثر الاقتصادي لانتهاء الحرب الباردة أكثر خطورة على دول الشرق الأوسط التي كانت تعتمد كثيراً على "الريع الاستراتيجي". غير أن أغلب الاقتصادات في المنطقة تعاني من اشتداد المنافسة على التدفقات المالية الخارجية (سواء في شكل معونات أو استثمارات) من الأسواق الناشئة في مناطق أخرى. ومن المفارقات اللافتة في هذا الصدد أن تتحول جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية إلى منافس مباشر على المعونات الرسمية والتجارية التي تمنحها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد أن كانت مصدراً لمنح القروض أو المعونات الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، خفضت دول منظمة التعاون حجم المعونات الخارجية التي تقدمها، مما وضع الدول المتلقية في الشرق الأوسط في منافسة مباشرة مع بعضها البعض. وقد اقتضى هذا الوضع تحولاً من الاستراتيجيات الدولية واستراتيجيات التكيف المؤقت - التي تجنبت بموجبها الحكومات إلقاء العبء الكامل للسياسات الاجتماعية والخارجية والدفاعية على المجتمعات والاقتصادات - إلى استراتيجية إعادة الهيكلة والتي تقتضي إدخال تغييرات جوهرية على السياسة الاقتصادية وتعديل التحالفات الاجتماعية لزيادة نسبة استخراج الموارد الداخلية[61]. ومع ذلك كله، فقد أظهرت سياسة التحرير الاقتصادي جوانب ضعف أساسية في العديد من الاقتصادات الوطنية. وتم تقييد وتيرتها في بعض الدول بسبب معارضة تحالفات اجتماعية معينة، التي تعارض التحالفات التي نشأت على الطريقة نفسها بين المصالح التجارية المحلية والخارجية. لقد اختلف حصاد ذلك الصراع في كل حالة، ولكن تمكنت الدولة في جميع الحالات من إظهار قدرة مميزة على التكيف وتعديل دورها الاقتصادي. وفي الواقع، توضح تجربة سياسة التحرير الاقتصادي أن العديد من حكومات الشرق الأوسط ماتزال تعتبرها، في المقام الأول، وسيلة من وسائل إدارة الأزمات وتجنب الانهيار المالي.

تتضح طبيعة وحجم التحديات التي تواجه اقتصادات الشرق الأوسط في معضلة ضمان تدفق رأس المال. فقد تلقت المنطقة معدلات مرتفعة من تدفق رؤوس الأموال خلال الفترة 1970 - 1990، حيث بلغ متوسط التدفق الصافي نسبة 16٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط، مثلاً[62]. والواقع أن تلك الأموال كانت مصدراً مهماً للعملة الصعبة الأجنبية بالنسبة إلى العديد من اقتصادات الدول العربية، وكانت تعول عليها أكثر من عوائد صادرات السلع والخدمات. بيد أن الأموال المتدفقة من الخارج، جلبت معها معدلات مرتفعة بنفس القدر من الديون وأدت إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث وصلت نسبتاهما على التوالي إلى 80٪ و 120٪ من إجمالي الناتج القومي على مستوى المنطقة بأكملها بحلول عام 1991. ومن باب المقارنة نجد أن هذه النسب قد بلغت في دول أمريكا

اللاتينية حوالي نصف وثلث معدلات الشرق الأوسط المذكورة آنفاً على التوالي[63] . وعلاوة على ذلك نجد أن أغلب مديونية دول الشرق الأوسط قد تمت على أساس ثنائي؛ لذا فإن المبادرات المتعددة الأطراف من نوع خطة برايدي (Brady) لن تقدم إلا علاجاً محدوداً. والتوجه السائد في هذا الصدد أن تسعى كل دولة للحصول على موافقة الدائنين لشطب ديونها كحل بديل. إن سياسة التحرير الاقتصادي تفرض ضغوطاً إضافية، حيث إنها تضعف قدرة دول الشرق الأوسط على ضبط الأسعار وتضعف قدرتها على فرض ضرائب على التجارة الخارجية التي تعتمد عليها الكثير من دول المنطقة في تأمين الإيرادات. وفي الوقت ذاته أدت الخلافات السياسية بين دول المنطقة وتراجع الثروة النفطية إلى انخفاض حاد في حجم تدفق الأموال فيما بينها - في شكل تحويلات من العمالة الوافدة والمساعدات الرسمية للميزانيات - والتي وفرت في السابق وسيلة مهمة لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا فقد كان النمو الاقتصادي صعباً في ظروف كهذه، وخاصة في دول تعاني من المديونية الكبيرة وما يترتب عليها من التزامات مرتفعة لخدمة الديون، كما في حالة سوريا والأردن. لقد أدى انخفاض المعونات الرسمية (سواء من داخل المنطقة أو من القوى العالمية) إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمدخرات المحلية المودوعة في الخارج. وبالرغم من ذلك، فقد انخفض معدل التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة إلى الشرق الأوسط من نسبة 2.3٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة على مستوى العالم خلال الفترة 1984 - 1989 إلى نسبة 1.5٪ خلال الفترة 1990 - 1995 . فقد دخل المنطقة خلال عام 1995 ما مجموعه 3.2 مليار دولار أمريكي من أصل 315 مليار دولار على مستوى العالم[64] . ومن الحقائق المهمة في هذا الصدد أن الشرق الأوسط كان أداؤه ضعيفاً حتى بالمقارنة مع بقية العالم النامي، حيث جذب 2.7 مليار دولار فقط، أو ما يعادل نسبة 3.2 ٪ من مبلغ 84 مليار دولار هي إجمالي استثمارات القطاع الخاص التي تدفقت إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 1994 [65] . ولا يشكل هذا الأداء المتواضع أي مفاجأة تذكر إذا ما أخذنا في الاعتبار تردد رأس المال الهارب - تتراوح التقديرات ما بين 350 مليار دولار و800 مليار دولار - بالعودة إلى

المنطقة، علماً بأن نصف هذه الأموال على الأقل يخرج من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلاوة على ذلك، فقد تم توجيه الأموال التي أعيدت للمنطقة من تلك الرساميل إلى أنشطة المضاربات التي تحقق عائداً ربحياً سريعاً، مثل شراء العقارات أو تمويل استيراد السلع الكمالية بدلاً من استثمارها في مشروعات إنتاجية[66]. ومن أسباب ذلك الوضع بطء سرعة تنفيذ برامج الخصخصة وتواضع حجمها. ولم تتجاوز حصة منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، سوى 3٪ فقط من مبلغ 130 مليار دولار يمثل إجمالي العوائد من بيع مرافق الخدمات العامة عن طريق التصفية في الدول النامية خلال الفترة 1988 ـ 1995. وقد ازدادت سرعة تقدم الخصخصة في بعض دول الشرق الأوسط خلال منتصف التسعينيات، ولكن الأرقام الصادرة عن البنك الدولي أظهرت أن القيمة المشتركة للمبيعات الفعلية من مرافق الخدمات منذ عام 1984، مضافاً إليها المبيعات المنتظرة المسجلة رسمياً اعتباراً من عام 1997 قد بلغت أقل من 9 مليارات دولار، مقارنة بإجمالي عالمي بلغ 649 مليار دولار[67].

وتعكس المستويات المتدنية من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وانخفاض عوائد الخصخصة ضحالة أسواق رأس المال في أغلب دول المنطقة. فمن بين الاقتصادات غير النفطية في الشرق الأوسط كله، تمكنت إسرائيل وتركيا فقط (الثانية بدرجة أقل بكثير) من تأمين رأس المال الذي تحتاجه من الموارد المحلية. ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على هذه المشكلة ضعف تمويل البورصات والأسواق المالية والتي تم افتتاح العديد منها أو أعيد فتحها في مطلع التسعينيات[68]. ومن المفارقة أن ضعف رأس المال الخاص، الناتج عن تراكمات عقود من تدخل الدولة المكثف في الاقتصاد، قد أدى إلى نتيجتين غير مرغوبتين في إطار سياسة التحرير الاقتصادي. النتيجة الأولى هي تركيز ملكية الأصول المخصخصة في أيدي القلة من كبار الرأسماليين مما أدى إلى هيمنة احتكارية خاصة. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، برغم أنه مثال لحالة متطرفة، تجربة برنامج الخصخصة الشامل الذي طبقه العراق خلال الفترة 1988 ـ 1990، والذي لم يعن أكثر من مجرد تحويل الاحتكارات من القطاع العام إلى مجموعة احتكارات خاصة[69]. أما النتيجة الثانية فهي زيادة الملكية الأجنبية للأصول المخصخصة مما أثار

احتجاجاً على المستوى الوطني في عدد من الدول ومنها تركيا ومصر. فقد قامت بعض الحكومات التي شعرت بحساسية اتهامها بأنها تبيع بلدانها لرأس المال الأجنبي، بوضع قيود على الملكية الأجنبية. وأثار ذلك الإجراء انتقادات من الهيئات المالية الدولية ومن الدائنين، وأدى إلى قلة التمويل اللازم للأصول المخصخصة. كما أن العديد من الشركات الخاصة الموجودة حالياً تتبع ملكيتها للأسرة المؤسسة وليس للمساهمين؛ ويزيد ذلك الوضع من تعقيدات الحصول على رأس المال ضمن إطار القطاعات المالية في الشرق الأوسط، الذي لم يعهد تماماً حتى الآن معايير أسواق الأسهم والتسهيلات الائتمانية ومعدلات الفائدة التنافسية[70].

القطاع الخاص بين المبادرة والنشاط الطفيلي

تكشف قضية رأس المال العوائق الإضافية التي تواجه التحرير الاقتصادي في الشرق الأوسط. وتتعلق تلك العوائق بالوضع الاقتصادي وبكيفية عمل القطاع الخاص. ومن تلك العوائق تركيز القطاع الخاص على مجالي التجارة والبناء؛ ويحدث هذا حتى في منطقة الخليج العربي حيث يعتبر رأس المال الخاص في متناول اليد. ومن أسباب ذلك قلة درجة المخاطرة للحد الأدنى وارتفاع العائد الذي تحققه تلك الأنشطة، على عكس المشروعات المنتجة ومرافق خدمات البنية التحتية المخصخصة[71]. كما يعود هذا النمط جزئياً للإرث المترتب على حقبة تأميم الصناعة والمصارف ومصادرة الدولة للثروة الفائضة من قطاع الزراعة. ولكن تجربة الدول النفطية العربية في مجلس التعاون تدل على أن النمط يمكن أن يحدث أيضاً نتيجة للعلاقة الطفيلية بين القطاعين الخاص والعام؛ إذ يستفيد الأول من قدرة الأخير على منح العقود وفرض التعرفة اللازمة للحماية. وفي الواقع، فإن القطاع الخاص الذي دخل منذ فترة طويلة في حلبة الإذعان السياسي وأصبح معتمداً على الدولة لتخلق له الأسواق وتيسر له الوصول إليها، لم يدفع لتوسيع دائرة الخصخصة، بل فضل بدلاً من ذلك أن يحافظ على وضعية الحظوة التي تمتع بها حتى ولو كانت ذات فائدة محدودة[72]. ومن جهة أخرى، فقد وجدت الحكومات ذات الاقتصادات غير النفطية أن من المفيد لها من الناحيتين السياسية والمالية

(على الأقل في المرحلة الأولى) أن تسمح بتحرير محدود للتجارة، حيث إن زيادة الواردات ستجلب لها زيادة في العوائد الجمركية. ولاشك في أن النموذج المصري المسمى بالانفتاح الاستهلاكي (وهو عبارة عن سياسة الباب المفتوح في استيراد السلع الاستهلاكية)، وليس الانفتاح الإنتاجي (الذي يعني تحرير قطاع الإنتاج)، قد كان هو النموذج المتبع في أغلب أنحاء المنطقة حتى نهاية الثمانينيات[73].

وبالإضافة إلى ما سبق، أدى التعايش القائم على أساس المنفعة المتبادلة بين الدولة من جهة وكبار رأسماليي القطاع الخاص من جهة أخرى إلى حصر صغار المستثمرين في مجال المشروعات غير الإنتاجية. ويتضح هذا بجلاء، مثلاً، في حالة العمالة العائدة من المهجر، والتي تميل في الغالب إلى عدم استثمار الأموال التي كسبتها من العمل بالخارج في المشروعات التجارية الصغيرة، بل تفضل التقاعد أو الاستثمار في العقارات والعيش على ريع الإيجارات[74]. ومن ناحية أخرى، أدى استمرار هيمنة الدولة على الاقتصاد إلى ظهور العمالة غير المنظمة، والتجارة غير المشروعة (الخفية) التي يمارسها صغار التجار والمهربين عن طريق استغلال الاختلافات الإقليمية في الدعم الحكومي للسلع، ونمو الشبكات الاقتصادية البديلة والاقتصادات الموازية الممتدة[75]. وتوفر منطقة شمال أفريقيا العديد من النماذج في هذا الصدد، بالإضافة إلى الدول التي أرهقتها الحرب مثل حالتي العراق منذ حرب الخليج الثانية والارتباط القائم بين الاقتصادين السوري واللبناني. وعند استثمار رأس المال المبادر في المجال الاقتصادي الرسمي، فهو يحقق أكبر أرباحه في قطاعي الخدمات والسياحة أكثر من الصناعة والمشروعات الزراعية الكبيرة التي تدار على أساس تجاري[76]. ويترتب مأزق مزدوج على ذلك الوضع؛ فقد حالت الدولة دون مشاركة رأس المال المبادر في المرحلة الأولى، ولكن عندما تم تخفيف القيود الاقتصادية ظهرت مشكلة رئيسية أدت إلى تقويض سياسات التحرير الفاعلة ألا وهي صعوبة إعادة تنشيط رأس المال المبادر[77]. وفي النهاية، ظل الحاجز الذي يصد رأس المال المبادر ويبعده عن المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي قائماً، ويتمثل في مدى سيطرة الدولة على الاقتصاد. فالقضية المهمة هنا ليست مجرد مسألة سيادة حكم القانون أو الضمان ضد المصادرة أو الخوف من ارتفاع

نسب الفائدة وأسعار تحويل العملات، على أهمية تلك العوامل[78]، بل إن القضية الأهم هي استمرار فرض سلطة الدولة في تحديد تكلفة المعاملات التي تتم في المجال الاقتصادي، سواء تم ذلك عن طريق تنظيم ذلك النشاط وصياغة السياسات الخاصة به أو عن طريق التفاوض مع الأطراف الخارجية (والمحلية).

التحالفات الاجتماعية والسياسة الاقتصادية

ومن هذا القبيل نجد أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع تفرض تأثيراً كبيراً في نطاق وحجم ووتيرة الإصلاحات الاقتصادية. ففي سوريا نجح المديرون الحكوميون والعسكريون بحفظ موقعهم قياساً بتنامي دور القطاع الخاص، وذلك عن طريق تشكيل تحالف واحد وفي آن واحد، مع كل من العمال وطبقة "الرأسماليين الجدد الذين ساعدت على توالدهم الدولة". وتتكون هذه الطبقة من المستثمرين الصناعيين الكبار المرتبطين بعلاقة خاصة مع النظام ومن الرأسماليين الزراعيين الأثرياء الذين استفادوا من سياسات التحرير المحدودة في نهاية الثمانينيات[79]. وعلى الرغم من أن بعض أبناء كبار المسؤولين يؤيدون سياسات التحرير لكي يوسعوا نطاق أعمالهم التجارية الخاصة، فإن هناك إجماعاً عاماً على عدم إزالة القطاع العام نهائياً والاكتفاء بإدخال إصلاحات فيه على أكثر تقدير، وأن تتم الإصلاحات بصورة تدريجية لكي لا يؤدي الاندفاع نحو اقتصاد السوق إلى انهيار اقتصادي على غرار ما حدث في النموذج السوفيتي[80]. وعلى عكس ذلك، فإن القوة السلطوية المركزية الشديدة للنظام العراقي - وهي قوة ناتجة عن اعتماده على النفط كمورد رئيسي للدخل وليس على العمالة المنتجة اجتماعياً، والتي تظهر أيضاً في ضعف الحركة العمالية - قد أدت إلى تسهيل خصخصة المؤسسات الحكومية الكبرى خلال الفترة 1988-1990، ليكون أقارب الرئيس هم أهل الحظوة والمستفيدين الرئيسيين من المحاباة المواكبة لعملية الخصخصة[81]. أما حالة الجزائر فهي تعكس كلا الوضعين معاً؛ فقد أدى تركيز القوة السياسية في يد الثالوث المكون من الجيش والحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنية) وأجهزة الدولة إلى معارضة الدولة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة الشاملة خلال المرحلة الأولى التي

امتدت حتى عام 1988، ثم العودة لتطبيقها فيما بعد بالرغم من الحماية الموروثة المتجذرة بالداخل وتأثير الحرب الأهلية على الصعيد الخارجي[82].

تؤدي العوامل الخارجية دوراً مهماً في قوة التحالفات الاجتماعية؛ ففي سوريا تمكن التحالف الذي تتزعمه الدولة من الاحتفاظ بهيمنته على القطاع الخاص نظراً لاستمرار قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات القادمة من منطقة الخليج العربي أو التدفقات المالية من مبيعات النفط ورسوم العبور إلى مؤسسات القطاع العام، وتمكنها من إحياء وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الكتلة السوفيتية السابقة والصين وكوريا الشمالية[83]. وتقدم إسرائيل مثالين إضافيين، فمن جانب، أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة الضغوط على الحكومة لتحرير الاقتصاد، وذلك نظراً لعجز إمكانياتها عن توفير الإسكان وخلق الوظائف الجديدة وتوفير البنية التحتية المادية والخدمات الاجتماعية اللازمة لتلبية احتياجات العدد الهائل من المهاجرين اليهود الذين تدفقوا من الاتحاد السوفيتي السابق ابتداءً من عام 1990 [84]. ومن جانب آخر أدى استمرار منح المعونات العسكرية والاقتصادية وقروض الإسكان المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمكين حكومة بنيامين نتنياهو بعد عام 1996 جزئياً بفضل تبنيها لاقتصاد السوق ضمن برنامجها الانتخابي – من تأجيل التخفيضات الرئيسية في مجال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية خلال فترة حكمها. وعلى المنوال نفسه تظهر حالة تركيا تأثير المزيج من الضغوط المجتمعية والظروف الخارجية المواتية – وفي هذه الحالة أهميتها المكتسبة حديثاً كقوة إقليمية رئيسية عقب حرب الخليج الثانية – في حفز الحكومات التركية المتتالية للحد من إجراءات الاستقرار المالي المطبقة منذ عام 1991 [85]. ولكن حالة مصر هي النموذج الأوضح للصلة بين العوامل المحلية والخارجية، حيث إن الوكلاء المحليين للشركات الأجنبية ووكلاء الاستيراد، الذين يشكلون الشريحة الغالبة في برجوازية الانفتاح، هم أقوى المدافعين عن الإصلاحات الاقتصادية[86]. ويمتد هذا النمط ليشمل القطاع الحكومي، بما في ذلك وسط العسكريين، الذين يسيطرون على أموال ضخمة غير منظورة في العديد من دول المنطقة. وقد عمل هؤلاء العسكريون على استبدال تحالفهم الاجتماعي الأصلي مع الطبقة الوسطى الدنيا لصالح التحول نحو القطاع الخاص، وكونوا روابطهم الخاصة مع الشركات التجارية الدولية[87].

توضح الأمثلة المذكورة آنفاً بأن استمرار الحصول على رؤوس الأموال الخارجية قد ساهم في معارضة حكومات الشرق الأوسط لتطبيق سياسات تحرير اقتصادي عميقة الأثر. غير أن ما يفسر استمرار التدفقات هو ارتفاع معدلات المديونية، نظراً إلى تراجع الريع الاستراتيجي وانخفاض معدلات الاستثمار المباشر من الخارج، ثم الانخفاض الحاد للمعونات الرسمية المقدمة من دول داخل المنطقة. أما شطب الديون والأشكال الأخرى من المعونات الغربية – الناجمة مثلاً عن الرغبة بمساعدة الحكومات الصديقة المهددة بتنامي المعارضة الإسلامية، أو بمكافأتها على دعم عملية السلام العربية-الإسرائيلية أو على تأييدها للحصار المفروض ضد العراق – فقد شجعت على ظهور شكل من أشكال "الإدمان على المعونات"، بالرغم من أن الدول المانحة قد انتظرت من الدول المتلقية أن تطبق الخصخصة في المقابل[88]. وشملت النتائج الرئيسية التي ترتبت على ذلك الوضع محاولة استبقاء الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ودعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وتجنب التخفيضات في حجم التوظيف في القطاع العام وفي ملكيته للمؤسسات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن التمسك بسياسات حماية القطاع الخاص المحلي. وقد استمرت تلك السياسات بالرغم من الضغوط الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تقتضي فرض إجراءات تقشف وزيادة الضرائب المباشرة وتكبد أعباء ديون جديدة[89]. وينطبق هذا الوضع بنفس القدر على الاقتصادات الغنية بالنفط، والتي ظلت حكوماتها تمتنع إجمالاً عن استخدام ثرواتها للحد من آثار إجراءات الاستقرار المالي، ناهيك عن الخصخصة. ولم تقدم سوى بعض الدول النفطية، وبعد تأخير، على تنفيذ سياسات الاستقرار المالي– تحت ضغط مشترك ناتج عن تراجع عوائد النفط ونفقات حرب الخليج الثانية – وبصورة مترددة وبالحد الأدنى الممكن. ولا حاجة للتذكير بأنه لم يحدث سوى تغيير محدود في توزيع عوائد النفط، حيث إن ما بين 18٪ إلى 29٪ من إجمالي ريع النفط في جميع الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء سلطنة عُمان) لا تظهر في الموازنات الحكومية، ويعتقد أن جزءاً منها يُخصص للإنفاق الدفاعي[90].

أشار العديد من الحكومات في الشرق الأوسط إلى خطر "مظاهرات الخبز" كمبرر لتجنب الإصلاحات الاقتصادية، مما أثار غضب الدول الغربية المانحة للمعونات، التي

تقارن تردد دول الشرق الأوسط بإقبال نظيراتها في شرق أوربا على سياسات التحرير[91].
وعندما تضطر دول الشرق الأوسط فإنها تبدي استعدادها للتخلص من المؤسسات المملوكة للدولة والتي توفر السلع الأساسية للمستهلك، لتحرر نفسها من تبعات المسؤولية المباشرة عن التضخم والنقص في السلع والخدمات وتفشي تجارة السوق السوداء في السلع والعملات والخدمات، لتلقي اللوم السياسي والسخط الاجتماعي على كاهل القطاع الخاص[92]. وبهذا المفهوم تعتبر تجربة دول شرق أوربا نموذجاً يحتذى للمسؤولين الحكوميين في الشرق الأوسط، حيث تميزت بغياب المعارضة العمالية للإصلاحات[93]. وفي الواقع فقد أظهر الجمهور العام في الشرق الأوسط استعداده في بعض الأحيان لقبول إجراءات التحرير المؤلمة اقتصادياً حتى في ظل معارضته لتكلفتها الاجتماعية. ومن أمثلة ذلك تقديم الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني لمقترحات في مطلع التسعينيات بزيادة الضرائب وضبط معدلات الفائدة وتخفيض الدعم الحكومي وتوحيد أسعار صرف العملات وتحرير التجارة وربط الأجور بالإنتاجية[94]. وبالرغم من عدم شعبية مثل تلك الإصلاحات الاقتصادية، فإن الناخبين قد صوتوا للمرشح الأقرب طرحاً وهو الرئيس محمد خاتمي الذي انتخب ليحل محل رفسنجاني عند انتهاء فترة حكم الأخير في أيار/ مايو 1997. وبصفة عامة يمكن القول بأن التحالفات الاجتماعية العلنية والمستترة قد تتشكل بغرض الحد من تأثير الإصلاحات الاقتصادية؛ ولكنها ستتفكك عندما تفرض الأزمات حتمية إدخال مثل تلك الإصلاحات، خاصة حين يتبنى كل طرف استراتيجية النجاة بجلده على أمل أن يتحمل الآخرون عبء التكلفة الاجتماعية المترتبة عليها[95].

كشف حساب

أدت برامج إعادة الهيكلة والاستقرار المالي في العديد من دول الشرق الأوسط إلى انخفاض في تضخم الأسعار وتراجع العجوزات في موازنات الدول المعنية وارتفاع مواز في معدلات النمو وزيادة احتياطات العملات الصعبة. إلا أن ذلك قد تم على حساب الانخفاض الحاد في الأجور الحقيقية ومتوسط دخل الفرد والارتفاع الكبير في معدلات

البطالة (مع تركيز تأثيرها الأكبر على العمالة المهاجرة والنساء في أغلب الحالات) بالإضافة إلى تفشي الفساد. إن المفارقة هنا هي أن الخلل لا يكمن في سياسات تحقيق الرفاهية الاجتماعية في حد ذاتها، بل في السياسات التي يتبعها القادة السياسيون وفي عدم كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك فإن الاستعداد الذي أبدته حكومات الشرق الأوسط، تحت ضغط الحاجة الماسة، لخفض الإنفاق الاجتماعي لم يكن متناسباً مع ما تم تنفيذه من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية. فقد زاد تخلي الدولة عن ملكية المؤسسات الاقتصادية بصورة ملحوظة منذ عام 1990، ولكن التوجه السائد هو التحول من صيغة المؤسسات الحكومية العامة إلى الشركات شبه الحكومية التي تحتفظ الدولة بملكيتها ولكن تفوض إدارتها لجهاز منفصل[96]. أما حالات البيع بنظام التصفية فقد تركزت على جانب الفنادق وليس المصانع، بالرغم من دخول الدولة كطرف في تلك العمليات من خلال دور بنوك القطاع العام[97]. وتعتبر ليبيا نموذجاً مشابهاً إلى حد كبير لهذا التوجه، حيث ألغت احتكار الدولة في قطاعي الاستيراد والتصدير عام 1988، ولكنها تجنبت الخصخصة الحقيقية واحتفظت بالسيطرة على التوزيع[98].

إن استعداد وقدرة حكومات الشرق الأوسط على تنفيذ إصلاحات اقتصادية جادة يرتبط في الغالب بظروف خارجية تؤثر في تدفق رأس المال إليها. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد حالة مصر؛ فبعد عدم تنفيذ الاتفاق السابق مع صندوق النقد الدولي عام 1987، لم تعاود الدولة تطبيق سياسات التحرر بنفس المعدل إلا بعد أن قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحكومات الغربية خلال الفترة 1990-1994، بشطب ما يعادل نصف الديون المستحقة على مصر تقريباً والتي يبلغ الإجمالي الكلي لها 50 مليار دولار أمريكي. وقد أدى ذلك الشطب إلى إزالة عبء خدمة الديون وهيأ لإمكانية تحقيق النمو المستديم. كما تمكنت الحكومة المصرية بالإضافة إلى ذلك من تحقيق هذا الهدف بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة اقتصادية أكثر تدرجاً مما طلبه صندوق النقد الدولي، ودون تخفيض قيمة العملة الوطنية. ومع ذلك، تواجه مصر صعوبات رئيسية، تتمثل على الأقل في حاجتها لزيادة عدد الوظائف بنسبة 50٪ بحلول عام

2025 (وربما تحتاج إلى أكثر من تلك النسبة في حالة ازدياد مشاركة المرأة في القوة العاملة) وهو المأزق ذاته الذي تواجهه دول أخرى في المنطقة[99].

يختلف رد الفعل تجاه التحديات والفرص التي تفرضها عوامل خارجية من دولة إلى أخرى في المنطقة. فقد شجعت سياسات التحرير على اهتمام القطاع الخاص بتطوير العلاقات الإقليمية، علماً أن تلك السياسات تعمق بنفس المستوى التوجه نحو عولمة الاقتصادات الوطنية بدلاً من أقلمتها. ويعتبر التوجه السائد في المنطقة هو التعامل مع مصادر رأس المال المعهودة ومع التقنية والسلع المصنعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[100]. وفي الواقع، فقد أصبح أي توسع "أفقي" للنشاط الاقتصادي في المنطقة (كالاستثمار مثلاً) يمر عن طريق الروابط "الرأسية"؛ أي عن طريق المراكز المالية في الدول الغربية والمشروعات المشتركة مع المؤسسات الغربية. وفي الوقت ذاته، تتمسك القطاعات الطفيلية المحلية، التي لاتزال تستفيد من حماية الدولة، بمعارضتها للتكامل الإقليمي. وتأتي هذه المعارضة لسبب محدد وهو أن هذا التكامل سيتطلب توسيع نطاق سياسات التحرير، وبذلك يهدد الوضعية التفضيلية التي تحظى بها القطاعات الطفيلية على نحو لم ينجم عن العولمة.

يوضح عدم وجود "فرق تغيير" بأن أهداف سياسات التحرير التي يسعى لتحقيقها عدد من حكومات الشرق الأوسط ماتزال مقتصرة على إدارة ومعالجة الأزمات وتجنب الانهيار المالي. وتعتبر هذه من المهام الصعبة على وجه التحديد بالنسبة إلى الدول (مثل مصر والجزائر والمغرب) التي تواجه بحدة خاصة ثالوث التحديات الجوهرية المتمثلة في توفير الوظائف والغذاء والمال للأعداد المتزايدة من السكان[101]. (إن حالة المملكة العربية السعودية، التي أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع أسعار النفط فيها إلى انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي من حوالي 19 ألف دولار أمريكي عام 1980 إلى 6900 دولار أمريكي عام 1996، ورفع نسبة البطالة إلى 20٪ تقريباً، تظهر بأنه حتى اقتصادات الدول الغنية بالنفط لم تعد محصنة ضد هذه المشكلة)[102]. ففي هذه الدول ودول الشرق الأوسط الأخرى غير المصدرة للنفط وذات الدخل المتوسط (مثل

سوريا والأردن وتونس) أدت العقود الطويلة من تدني الاستثمارات في القطاع الزراعي التقليدي والهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة والمعدلات المرتفعة من الأمية الأبجدية – وقد حالت الأخيرة دون نمو الطبقة الوسطى التي تشكل محركاً لعملية التحرير الاقتصادي – إلى استمرار عدم قدرة الشرق الأوسط على المنافسة لدى مقارنته بشرق أوربا أو بجنوب شرق آسيا، بالرغم من ارتفاع مستويات رأس المال البشري والبطالة فيه.

وأخيراً، نستنتج من هذا المسح أنه بينما أصبحت اقتصادات الشرق الأوسط أكثر توجهاً نحو الدولية (من حيث التبادلات التي تتم عبر الحدود) وأكثر تحريراً (من حيث العلاقات بين الحدود المفتوحة)، إلا أن أغلبها مايزال بعيداً عن الدخول في مرحلة العولمة (من حيث امتلاك الوسائل التي تنفصم عن القاعدة الجغرافية وتتخطى الحدود، مثل الاتصالات ونمط تنظيم الشركات والهيئات الأخرى والتجارة والمال والبيئة والوعي)[103]. وطبعاً فإن دول الشرق الأوسط لا تتشابه في مواجهة المجموعة الحرجة نفسها من التحديات والمعوقات، بل يكمن جوهر القضية في سعي هذه الدول للحصول على تفاهم جديد تتنازل فيه عن قدر كبير من حرية النشاط الاقتصادي في مجالات معينة لصالح أطراف داخلية وخارجية، بينما تحتفظ لنفسها بالسيطرة على مفاتيح التحكم الاقتصادي الرئيسية بالإضافة إلى السلطة السياسية. ويتمثل مأزقها المباشر في كيفية الاستجابة للتوقعات الاقتصادية الدولية دون أن تسبب أي خلل في الترتيبات السياسية الداخلية ودون أن تنهي بالكامل حمايتها للقطاع الخاص المحلي. إن رد الفعل المتوقع قد يتمثل في البحث عن سبل الاستمرار عبر تغيير أنماط التخصيص وليس الملكية، بينما تعهد لأطراف أخرى بدفع تكاليف الحفاظ على الزبائن والشرائح الاجتماعية المنتفعة وضمان الاستقرار الاجتماعي[104]. ومايزال الهدف باقياً على ما كان عليه أثناء فترة الحرب الباردة وهو الحفاظ على بقاء النظام القائم. ومع ذلك فقد أدت محاولة الحفاظ على دور الدولة الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص إلى انفصام السياسات الاقتصادية، مما قد يقود إلى صراع في داخل الأنظمة الحاكمة عند ظهور المصالح والتحالفات الاجتماعية الجديدة[105]. إن السؤال المطروح هنا هو: إلى متى تستطيع الدولة أن تستمر في الجمع بين الضدين؛ أي «الحفاظ على سلطتها واستقلالها

فيما تتحرر بأسلوب انتقائي من عبء صنع القرار الاقتصادي لتقع مسؤوليته على سوق محمية؟»[106] وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في الحقل السياسي، لأن برامج إعادة الهيكلة تغير استخدام وإنتاج وتوزيع الموارد وتؤثر بصورة عميقة في العلاقات بين البشر[107].

الإصلاح السياسي

أدى انهيار جدار برلين في كانون الأول/ ديسمبر 1989 والتساقط المتسارع للأنظمة الشيوعية في شرق أوربا إلى هزة في أغلب أنحاء الشرق الأوسط. وكان أثر هذا الاختلاف أقوى في الأنظمة الاستبدادية وفي الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد، حيث كان لإقصاء نيكولاي شاوسيسكو صدى خاص. وفي تلك الفترة سادت المنطقة توقعات بأن الديمقراطية التي طال انتظارها في دول المنطقة قد أصبحت وشيكة. ومع ذلك فقد أثبتت دول الشرق الأوسط بأنها أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة عما كان متوقعاً في الفترة الأولى، وأن الضغوط التي واجهتها دول المنطقة لتحقيق التغيير السياسي - سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية - قد تم امتصاصها وتقييدها. إن مباشرة أغلب حكومات الشرق الأوسط لأشكال ودرجات مختلفة من الإصلاح السياسي لم يكن نتيجة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة أو اقتداء نموذج شرق أوربا، بالرغم من أن تلك الأحداث الرئيسية قد اقتضت رد فعل سياسي (كما زادت الضغوط الاقتصادية). بل على الأصح، فهو يعكس الفهم السائد لدى الأنظمة الحاكمة والتي ترى بأن الدولة لا تستطيع أن تقلص، بلا مخاطر، الرعاية الاقتصادية التي تقدمها لشعبها دون أن تجد سبلاً جديدة للحفاظ على العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة السياسية بين الدولة ومواطنيها. أما البديل لذلك فهو المزيد من الإكراه والقمع والاستبداد، وهناك أمثلة حية على هذه الظواهر في الشرق الأوسط.

لقد أظهرت الحكومات في الشرق الأوسط ثلاث مسائل في سعيها للحفاظ على النظام. أولاً، بالرغم من أن الديمقراطية قد تكون ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، فإن تجربة المنطقة ترجح الحجة التي ترى بأن الديمقراطية

وإصلاحات اقتصاد السوق الحر لا تعزز بالضرورة بعضها البعض، وأنها في الواقع قد تكون ضارة بصورة متبادلة. ثانياً، سواء لهذا السبب أو بهدف الحفاظ على الأنظمة السياسية وأطر السلطة الموجودة حالياً، فقد داومت الأنظمة الحاكمة على تنفيذ إجراءات إصلاح سياسي ماتزال تبعد كثيراً عن تطبيق الديمقراطية الحقة. أما المسألة الثالثة فهي أن الغرض المركزي لعملية الإصلاح السياسي، كما في حالة التحرير الاقتصادي، هو التركيز على إدارة الأزمة في مواجهة تحديات داخلية وخارجية مختلفة، كان أغلبها موجوداً خلال الحرب الباردة ولكنها تضاعفت منذ نهايتها. لذا فقد كان التوجه العام هو محاولة الدمج بين درجة مخففة من السلطوية السياسية ودرجات متفاوتة من التحرير الاقتصادي. أما الذي حدد النتيجة في كل حالة فهو طبيعة العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع المحلي واستمرار توفر الموارد الاقتصادية لدى الدولة من مصادر غير منتجة.

معالجة الإسلام السياسي

يوضح الجزء السابق الإجابات المتفاوتة لعدد من دول الشرق الأوسط عن سؤالين رئيسيين هما: ما الذي يجعل الإصلاح السياسي معضلة صعبة، وما الذي يتيح للدولة أن "تفوز"؟ في المقام الأول، فإن الحكومات التي تنوي تحقيق التحرير الاقتصادي معنية بحرمان الضحايا من فرصة التعبئة المضادة. وصحيح أن الإصلاح السياسي قد يساعد على جذب كميات متضائلة من المعونات الخارجية في الأجل القصير، فإن المستثمرين يبحثون عن الأجور المنخفضة في الأجل الطويل[108]. وبعد أن تبادر الحكومات ببعض الإصلاح السياسي المحدود، ينصب اهتمامها على منع القوى البديلة، وهم في الغالب الإسلاميون، من ملء "الحيز" السياسي الناشئ، وخاصة وسط الطبقات الاجتماعية المتأثرة سلبياً بصورة مباشرة بنتائج الإصلاحات الاقتصادية. وفي حالات معينة يمكن أن يؤدي الإصلاح السياسي إلى تعبئة الجماهير على أسس طائفية - أو عرقية أو إقليمية - وبذلك يؤدي إلى نشوء القوى الطاردة التي تهدد هيكل الدولة؛ خاصة إذا كانت سلطتها مستمدة من الريع وإذا أسرعت الدولة في رفع القيود المفروضة على الاقتصاد.

وفي المقام الثاني، تتوقف حصيلة التنافس حول طبيعة ومدى الإصلاح السياسي، بصورة كبيرة على توجهات القوى الاجتماعية التي تأثرت بعمق، أو تشكلت في بعض الحالات، نتيجة لعقود من سيطرة الدولة وتزعمها للتنمية. كما تتوقف أيضاً على مدى قدرة الإصلاحات على الفصل بين السلطة السياسية والملكية الاقتصادية. ويفسر هذا الجانب على وجه التحديد أسباب عدم قيام الطبقة الوسطى - المهمشة سياسياً والمستهدفة اقتصادياً من قبل الدولة - بأداء دورها المفترض في عملية التحول نحو الديمقراطية. كما يفسر الدور البارز الذي يؤديه الإسلام، كقوة سياسية مهمة في أنحاء الشرق الأوسط، وخاصة كعنصر محرك في أوساط الطبقات الاجتماعية التي تأثرت بالقدر الأكبر من النتائج المترتبة على حلول الأزمة الاقتصادية والإصلاحات.

وعلى عكس الفهم السائد في الغرب، فالإسلام ليس نقيضاً للديمقراطية ولا يتمثل بتيار سياسي واحد[109]. ودوره السياسي ليس حتمياً أو محكوماً سلفاً، بل يتباين كثيراً في أنحاء الشرق الأوسط ويتوقف في كل بلد على تاريخ العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي وعلى طبيعة ومصدر سلطة الدولة. وفي الواقع، يوفر الإسلام الأيديولوجية الرسمية لعدد من دول المنطقة، ومع ذلك فقد تبنت كل منها أنماطاً مختلفة من صيغ المشاركة السياسية والمعالجة الاقتصادية والسيطرة الاجتماعية. ولا يعني هذا إنكاراً لتشابهات معينة، ولكنها تتصل أساساً بالقيم الثقافية والمعايير الاجتماعية المشتركة. إن اللجوء لاستخدام الإسلام كأداة لمعارضة النظام المحلي أو الإقليمي أو العالمي هو في واقع الأمر تعبير ثقافي عن الأزمة الاجتماعية المستفحلة أو عن افتقاد المرجعية الاجتماعية والأخلاقية لدى الأفراد والمجموعات. وتأتي هذه الجوانب كرد فعل للأثر الهائل للتغيرات الديمجرافية وتوفير التعليم للجميع والمنافسة الاقتصادية العالمية والثورة التي حدثت في مجال تقنيات المعلومات خلال العقود الخمسة الماضية، وأيضاً كرد فعل للتحديات التي تفرضها هذه التغيرات على الأنظمة الأبوية القائمة[110]. وإذا كان التوجه الإسلامي هو رد فعل على العلمنة - خاصة على ظهور الدولة الوطنية القطرية التدخلية - فإن السبب في ذلك هو أن العلمنة قد أدت إلى إقصاء القوى الاجتماعية "التقليدية" التي حاولت محاسبة الدولة وعارضت استخدامها للنزعة الشعوبية بغرض الحفاظ على نظام سياسي يتسم بافتقاد التمثيل الحقيقي[111].

وتبعاً لذلك، فقد كان للإسلام السياسي تأثير كبير في وتيرة ومدى سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط. ومع ظهور المنظمات الإسلامية التطوعية غير الحكومية والخاصة لتعمل على توفير الخدمات التي كانت تقدمها الدولة، قامت الأخيرة في بعض الأحيان بإفساح حيز سياسي أكبر لمواطنيها بهدف إشراكهم في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية[112]. إن المشكلة التي تواجه الحكومات في هذه الحالة هي أن الحركات الإسلامية قد أثبتت مهارة في ملء ذلك الحيز، مستفيدة في ذلك من محدودية وضعف مستويات المؤسسات السياسية الناجمين عن القيود المفروضة على العمل الحزبي والقمع الحكومي للمنظمات والنقابات العمالية (بهدف كبت المعارضة المنظمة للإصلاحات)[113]. كما كانت حركات الإسلام السياسي المستفيد غير المقصود من قيام الدولة بتشجيع النزعات القطرية والحط من أهمية القومية العربية؛ إذ قوض ذلك الشرعية الأيديولوجية للدولة وحملتها مسؤولية الفشل الاقتصادي بصورة مباشرة[114]. لقد عمقت الإصلاحات الاقتصادية هذه الأزمة، حيث إنها شكلت نهاية للعصر الذي اتجهت فيه الحكومات إلى مساواة التنمية بالانتماء الوطني وحاولت احتكار كليهما لكي تصرف الانتباه عن المشكلات الداخلية وتنسب المشكلات الاقتصادية إلى قوى خارجية[115]. وكانت حصيلة تلك الأوضاع ظهور الحركات الإسلامية وإصرارها على إثبات وجودها مثلاً في تونس خلال السبعينيات والثمانينيات، ثم المكاسب البرلمانية المهمة التي حققتها الحركة الإسلامية في الأردن منذ عام 1989، وتزايد المعارضة المسلحة من قبل الجماعات الإسلامية في مصر خلال التسعينيات، والفوز الانتخابي المذهل للجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 1988 ـ 1992 ومقاومتها العنيدة للسلطة المدعومة من المؤسسة العسكرية فيما بعد.

وكما توضح لنا هذه الأمثلة، فقد تعاملت حكومات الشرق الأوسط مع التحدي الذي تمثله الحركات الإسلامية بأساليب مختلفة. ومن أكثر تلك الأساليب شيوعاً التمييز بين المعتدلين والمتطرفين بغرض استقطاب المجموعة الأولى لإتاحة المجال أمام فرض إجراءات أمنية مشددة على الأخيرة. وكان هذا الأسلوب هو الأكثر فاعلية في

دول مثل المغرب والأردن واليمن وربما السودان. ولكن في الجزائر أدى قرار الجيش بتجريد الإسلاميين من فوزهم الانتخابي عام 1992 إلى إغراق البلاد في الحرب الأهلية. ومن المفارقة أن تركيا، بتاريخها العلماني الراسخ، هي الدولة التي تمكنت فيها حركة إسلامية من الوصول إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع عام 1996، بالرغم من أن الجيش قد قام أيضاً بتدبير إسقاط حكومة حزب الرفاه الإسلامي الحاكم بل وحل الحزب نفسه في مرحلة لاحقة. وكان الاختلاف الرئيسي لتجربة تركيا عن غيرها من دول المنطقة هو ممارستها للتجربة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية منذ عام 1983، حيث تمكنت الحكومة من حشد التأييد الشعبي للإصلاحات، بينما يعتبر الانهيار الذي شهدته الجزائر هو التركة الموروثة عن حقبة نظام الحزب الواحد والسياسات الريعية. وفي المقابل استعاضت الحكومة في مصر عن عقدين من الإصلاح السياسي الذي قادته على أعلى مستوى، والذي كان يهدف إلى كسب حلفاء وسط المستفيدين من سياسة الانفتاح، بسياسة انكفاء سياسي أثناء تكثيف الإصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينيات. وقد استبعدت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة في الساحة السياسية، كما فرضت سيطرتها على النقابات المهنية التي كان للجماعة فيها قاعدة قوية[116]. إن المشكلة التي تواجه الحكومات في المنطقة هي أن التحرير الاقتصادي قد أدى إلى توسيع فجوة الدخل بين الشرائح السكانية في مجتمعاتها مما وفر مصدراً مستمراً للتطرف الذي يتجسد في أشكال دينية وعرقية وطائفية.

إن الدور الذي يؤديه الإسلام السياسي يؤكد أيضاً الموقف المزدوج للقوى العلمانية، وخاصة قوى اليسار، والطبقة الوسطى بصفة عامة تجاه علاقتها بالدولة وعملية الإصلاح السياسي. إن إعجاب المحرومين بالإسلام السياسي وتأييدهم له بقوة يدفع الطبقة الوسطى لتأييد الوضع القائم، بينما تؤدي رغبة اليساريين والقوميين العلمانيين في الدفاع عن العلمانية إلى دفعهم إلى أحضان الحكومة وإضعاف موقفهم كمدافعين عن ضحايا الإصلاح الاقتصادي[117]. غير أنه تم تقويض دور الطبقة الوسطى، باعتبارها قوة تعمل من أجل الديمقراطية، بطرق إضافية. وفي الواقع، يمكن أن ننسب المعارضة الشديدة التي تواجهها عملية الإصلاح السياسي وسيادة حقوق الإنسان

والديمقراطية في الشرق الأوسط إلى توظيف الدولة لنسبة كبيرة من الطبقة الوسطى (شاملاً المثقفين)، أو لاعتماد تلك الطبقة مباشرة على احتكارات الدولة[118]. وعلى عكس الحال في الديمقراطيات الليبرالية المتطورة، التي تشهد غالباً انتقالاً سلساً للموارد من الطبقة الوسطى إلى الدولة، يعتبر الوضع مقلوباً في الاقتصادات الريعية في الشرق الأوسط[119]. فهناك طبقة برجوازية مستقلة في طور الظهور في دول مثل مصر، وتظهر معها ضغوط لإصلاح الإطار القانوني والدستوري. ولكن الصورة الأكثر شيوعاً في الشرق الأوسط هي لطبقة عوّقت القوى الاستعمارية نموها، ثم طغت عليها الدولة المتضخمة الموروثة من عصر الاستعمار[120]. وحتى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية، أدى الريع النفطي إلى تهميش دور طبقة التجار التي كانت تتمتع بالنفوذ سابقاً[121]. والدلالة الأخرى، كما يظهر في النكوص المتزايد عن التوجه الليبرالي في الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيات، هي أن تآكل الحريات لم يحدث نتيجة للخلاف بين الدولة والمعارضة الإسلامية فقط، ولكنه يرتبط أيضاً بالأزمة المالية وبالإصلاحات الاقتصادية التي بادرت الدولة بتطبيقها للتغلب على تلك الأزمة[122].

الإصلاح السياسي مقابل التوجه الديمقراطي

إن مثل الطبقة الوسطى الذي عرضنا له فيما سبق يدعم الاستنتاج بأن النخب الحاكمة والتحالف المكون من المسؤولين عن إدارة الدولة وكبار الرأسماليين في القطاع الخاص لهم مصلحة في معارضة التوجه الديمقراطي، مادامت مؤسسات الحكم غير منفصلة عن الآليات التي يتم توزيع الفائض المحلي عن طريقها[123]. وبالرغم من ذلك فإن الحاجة لتخفيف عبء الخدمات الاجتماعية عن الدولة وزيادة رأس المال قد أدت إلى إجبار حكومات الشرق الأوسط على القيام بإجراءات إصلاح سياسي بأساليب أخرى في محاولة منها لاستعادة الشرعية. وكان التحدي الذي واجهها في هذا الصدد هو كيفية إنجاز تلك المهمة دون المجازفة بزيادة مخاطر الاضطراب السياسي.

ففي سوريا، مثلاً، نفذ النظام عملية تخفيف القيود السياسية مستخدماً سياسات التحرير الاقتصادي لتوسيع قاعدته السياسية دون الوصول إلى حد تطبيق الديمقراطية. اتخذ هذا التوجه، الذي تم تطبيقه بدرجات متفاوتة في دول أخرى في المنطقة، صيغاً مختلفة منها تخفيف الرقابة الحكومية وتحجيم الإجراءات التعسفية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والتسامح تجاه النقد العلني لأداء الوزارات المدنية والحد من دور الحزب الحاكم وإحياء النقابات المهنية والسماح للاجئين السياسيين (ومنهم الإسلاميون) بالعودة إلى الوطن[124]. وفي بعض دول المنطقة كانت هناك خطوات أوضح نحو الديمقراطية المبنية على التراضي والمواثيق. ويشمل هذا الشكل إتاحة المزيد من الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية والمنافسة في الانتخابات العامة لدخول البرلمانات التي لا تقوم فقط بإقرار توجيهات الحكومة. ومن الدول التي شهدت مثل تلك الخطوات الأردن واليمن والكويت ولبنان وتونس والمغرب، علماً أن كل حالة من هذه الحالات استندت إلى ميثاق رسمي مكتوب أو تفاهم غير رسمي يضمن استمرارية دور العسكريين واستقلالية النخبة أو الأسرة الحاكمة[125]. ويعتمد المسار المحدد الذي سيتم اتباعه على مدى توافر الموارد المادية في يد الدولة، واستعداد المجموعات المعارضة لقبول شروطها وقيودها، وفشل محاولات سياسة القمع، خاصة في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى جذب رأس المال الهارب والمبادر وتأمين قبول شرائح المجتمع للإصلاحات الاقتصادية الموجعة.

تشير الأدلة إلى استمرار حكومات الشرق الأوسط في استخدام استراتيجيات القمع وغالباً استراتيجيات المراجعة والتعديل، ولكنها لا تقوم بإدخال إصلاحات سياسية أساسية. وقد نجحت هذه الحكومات في أغلب الحالات، باستثناء حالة الجزائر، حيث أدى الفشل في التوصل إلى ميثاق ديمقراطي فيها إلى تدخل الجيش. وبالرغم من أن الأنظمة الحاكمة قد ظلت قابضة على دفة الاقتصاد والسياسة، فإن العقود الطويلة من سياسات التنمية بقيادة الدولة قد شجعت نشوء قوى اجتماعية مختلفة ذات موارد اقتصادية متنوعة واستقلالية سياسية محتملة. لقد أتاحت الإصلاحات الاقتصادية والإدارية لتلك القوى أن تعمل على توسيع قواعد المجتمع المدني التي كانت محدودة

في الماضي؛ وأثر ذلك في المنظمات التطوعية الخاصة ولكن أيضاً في الهيئات المنقادة سابقاً كالاتحادات والنقابات العمالية الخاضعة لسيطرة الدولة[126]. بيد أن إحياء المجتمع المدني في الشرق الأوسط لا يعني بالضرورة التبشير بقدوم الديمقراطية (علماً أن المجتمع المدني يعد أحد العناصر المهمة لإقامة الديمقراطية).

وعلاوة على ذلك، تواجه مهمة توسيع قواعد المجتمع المدني العديد من المشكلات والتناقضات المهمة. فمن جانب، ما تزال هناك بيئة غير صالحة لنمو المجتمع المدني - من حيث استقلالية النظام القضائي أو تأمين حقوق الملكية على سبيل المثال - ومن الجانب الآخر لا يستطيع المجتمع المدني أن يبقى دون الاستمرارية القانونية والتقاليد المؤسسية التي توفرها له الدولة، وهي من الشروط اللازمة لإقامة النظام الديمقراطي[127]. ويتضح ذلك في البلدان التي يتوسع فيها الاقتصاد الموازي وتكون الدولة عاجزة عن فرض قيود وضرائب عليه؛ ففي هذه الحالات تكون الديمقراطية آلية غير كافية لأن الأطراف الاجتماعية والسياسية لا تلتقي ضمن "اقتصاد وطني" واحد[128]. كما أن الظروف نفسها تعوق أيضاً نشوء ثقافة سياسية مشتركة، حيث يكون هناك إجماع على القيم الأساسية، وهو الأمر الضروري للتجديد الاقتصادي والإداري وللاستقرار الاجتماعي في عالم يشهد تغييراً سريعاً[129].

وعلى أي حال فإن الإصلاح السياسي يتأثر في الوقت ذاته بما يترتب على العولمة من تأثير في الاقتصادات الوطنية والقوى الاجتماعية. وكما يتضح من تجربة المملكة المغربية فإن ازدياد الاعتماد على رأس المال الدولي لتحقيق التنمية المحلية قد زاد في الواقع من قدرة الدولة على توزيع الحصص ومن ثم قاد إلى "إعادة مركزة" السلطة السياسية، حيث يفقد الوسطاء في المستوى الأدنى السيطرة على الموارد أو تحل محلهم مصادر وسيطة بديلة[130]. وعلى الطريقة نفسها أدى الاستثمار التجاري في القطاع الزراعي التقليدي في مصر وإيقاف القروض التي كانت تقدمها "هيئة المعونة الدولية" الأمريكية إلى إضعاف نفوذ كبار الأعيان في الأرياف ودفع الحكومة إلى استبدال عمداء القرى المنتخبين بآخرين ممن تعينهم وزارة الداخلية[131]. وأدت إعادة

المركـزة إلى تمكين النخب الحاكـمـة من تجديد الأسـاس النفـعي المتـوارث المسـتـحـدث لسلطتها لكي تقيد بذلك القوى المحلية الطاردة، التي قد تعترض على الحدود الجغرافية والمبرر القانوني للدولة نفسها[132]. كما أتاحت إعادة المركزة للنخبة وكبار "الوسطاء" أن يستفيدوا من عولمة اقتصاداتهم وأن يقبضوا على الصلات المحلية الجديدة برأس المال الدولي، وأن يُعيدوا من خلال ذلك تشكيل شبكات نفوذهم، وأن يكيفوا مظاهر وأسلوب ممارسة سلطاتهم[133]. وقد ساعدهم على ذلك عاملان إضافيان، أولهما هو أن تطبيق الديمقراطية لا يطرح بجدية ضمن جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية أو المؤسسات المالية الدولية الرئيسية (مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي)؛ والتي يتركز اهتمامها في الغالب على حسن الإدارة العامة، كما أنها تميل للتغاضي عن الاستبداد والسلطوية بهدف مكافحة الإسلام السياسي والتغلب على المعارضة الداخلية للإصلاح الاقتصادي[134]. وعلى أي حال، فإن الخصائص الاقتصادية وليس القيم الثقافية والمؤسسات السياسية هي التي تحظى بمشاطرة أوسع على المستوى الدولي[135]. ومن المفارقة أن هذه الميزة تعطي ثقلاً للطرح الذي يرى بأن المؤسسات السياسية المحلية، وليس القوى الاقتصادية المساعدة على العولمة، هي التي تحمي الحقوق الفردية. وثانياً فإن الموجودين أصحاب المبادرة الاقتصادية من القطاع الخاص، أكانوا في الداخل أو الخارج، قد يشكلون المحرك المحتمل للمجتمع المدني ولكنهم قد يميلون أيضاً للاتحاد مع النخبة السياسية في طبقة مالكة وللتواطؤ معها في صياغة الليبرالية السلطوية[136]. وفي أغلب أنحاء الشرق الأوسط، تم تقييد الأثر المحتمل للديمقراطية، باعتبارها قيمة سياسية عالمية، عن طريق آليات منها الانتخابات الدورية لبرلمانات ذات سلطات محدودة للغاية، أو تعيين مجالس شورى بلا سلطات. وبناء عليه فإن الحرية الجديدة، المتاحة في عدد قليل من بلدان الشرق الأوسط لتشكيل أحزاب سياسية، لم تعوض عن فقدان الحماية التي كانت تتوافر لمجموعات الدخل المحدود من قبل الدولة التنموية السابقة.

وفي الختام، فإن الذي يظهر من دراسة الأحوال في الشرق الأوسط هو أن الدول الريعية لن تتجه إلى تطبيق الديمقراطية، علماً أن الضغوط المالية قد تجبرها على تنفيذ إصلاحات سياسية محدودة. ويتضح ذلك في إدراك بعض النخب الحاكمة، خلال

فترة ما بعد الحرب الباردة، للحاجة إلى اتخاذ خطوات لتخفيف الأزمة الاقتصادية والحد من الخلل السياسي. بيد أن تنفيذ سياسات الإصلاح قد ظل يمثل تكتيكاً مرحلياً لتخفيف الضغوط بدلاً من أن يكون هدفاً في حد ذاته، وظل مقيداً في حدود معينة لكي لا يهدد النظام القائم[137]. إن الاستثناءات الرئيسية في هذا الصدد هي الاقتصادات المتجهة إلى التصنيع مثل إسرائيل. وبدرجة أقل تعتبر اقتصادات تركيا ومصر والمغرب وتونس، على وجه الخصوص، مرشحة للتحول إلى اقتصادات صناعية بسبب الأهمية النسبية لقطاعاتها التصنيعية وصعود الطبقة البرجوازية فيها وبدء المرحلة الأولى من عولمة اقتصاداتها. ولكنها تواجه عوائق بسبب انفصام سياستها الاقتصادية وتجدد ظهور الشبكات النفعية وقيام قوى اجتماعية كبيرة بفك ارتباطها مع الاقتصاد الرسمي للدخول في اقتصادات موازية أو "سوداء". فعلى أكثر تقدير، قد يؤدي الإصلاح السياسي الذي تطبقه هذه الدول ودول أخرى إلى تعددية أو ديمقراطية محدودة. ومن المحتمل أن يتم إيقاف الإصلاحات إذا أدى الاضطراب السياسي إلى هروب المستثمرين وتجددت المعونات الخارجية[138]. وتتمثل المعضلة بالنسبة إلى جميع دول المنطقة في الفترة الزمنية الفاصلة بين تحمل التكلفة الاجتماعية للإصلاحات وتلقي العوائد المادية المحسوسة منها؛ فتحسين مستويات المعيشة (وهو ما تهتم به الجماهير) يعتبر أصعب من تطبيق الإصلاحات السياسية (وهو ما تهتم به النخبة)، مما يجعل الإصلاح السياسي محدوداً وتدريجياً[139]. وفي هذا الإطار، فإن هناك احتمالاً متزايداً أن يأتي التوجه الديمقراطي (إذا قدر له أن يتحقق) عن طريق الانتفاضات الاجتماعية والصراعات التي تنطلق في المرحلة الأولى من " مظاهرات الخبز " لتتنامى على شاكلة تلك التي أسقطت النظام السوداني الأسبق (نظام جعفر نميري) عام 1985، أو تلك التي فرضت الانفتاح (قصير الأجل) للنظام السياسي الجزائري عام 1988، وتلك التي عززت تنشيط البرلمان في الأردن عام 1989، أو التي حدثت في حالات أخرى في أعقاب أزمة خارجية رئيسية مثل تلك التي هددت لفترة النظام العراقي وضمنت إعادة البرلمان الكويتي عام 1991 [140].

الخلاصة

إن دراسة التطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب الباردة تسلط الضوء على ثلاث من آليات الحراك المترابطة وذات الأهمية الأساسية للجدل الدائر حول طبيعة النظام الدولي والعلاقة بين عناصره ومستوياته المختلفة.

الآلية الأولى هي أن تزامن الاتجاهات المختلفة على كل من المستوى الوطني (المحلي) والإقليمي والدولي يفرض تحدياً بالنسبة إلى الوحدة الأساسية في تلك المنظومة، ألا وهي الدولة. ومن أهم تلك التحديات أن الإصلاح الاقتصادي يؤدي إلى تغيير وظيفة الدولة وربما طبيعتها، في الوقت الذي تعمل فيه التغييرات العالمية في مجالات التجارة والتمويل والاتصالات وتقنية المعلومات على تآكل الأفكار التقليدية عن الحدود والسيادة. وفي هذا السياق يحمل التوجه نحو الديمقراطية بذور الاضطراب في داخله، وقد يؤدي إلى تفكك الدولة في المجتمعات التي تظل فيها روابط التكافل والتماسك البدائية (مثل الطائفة والعشيرة والإقليم أو الجماعة العرقية) هي الوسيلة الفاعلة للتنظيم والتعبئة أو للحصول على الموارد والتنافس على السلطة السياسية[141]. إن الدولة هنا هي مصدر النفوذ وهي الغنيمة التي تسعى لنيلها الشرائح الاجتماعية المتنافسة، لأن السيطرة على السلطة، وليس على الإنتاج، هي مصدر المنفعة الرئيسية بالنسبة إليها[142]. إن الانقسامات الاجتماعية ليست شيئاً جديداً، ولكن المهم أنها تكتسب أدواراً جديدة في إطار إعادة صياغة التحالفات الهيكلية في الاقتصادات المحلية والدولية. وينطبق هذا على معظم أنحاء الشرق الأوسط؛ ومع ذلك فإن هذه المنطقة توفر أيضاً دليلاً قاطعاً على مهارة الدولة في الاحتفاظ بوسائل النفوذ والسيطرة وفي استعادة دورها المركزي. وقد ساعد الدولة جزئياً على هذا الاتجاه تركيز النظام الدولي المستمر على مفاهيم "نظام وستفاليا" (Westphalia) للدولة والسيادة، كما ساعدها على ذلك أيضاً حقيقة أن الإصلاحات المترتبة على المعتقدات الاقتصادية الليبرالية الجديدة تقتضي وجود دولة قوية وذات قدرات، من حيث الجوانب السياسية كما الإدارية. ويمكن أن تكون مثل هذه الدولة القوية فقط هي الضامن الفاعل لاقتصاد السوق الحر وتأسيس المجتمع المدني وقيام الديمقراطية في نهاية المطاف.

وكما يظهر من التحدي الذي يواجه الدولة، فإن الصراع حول العلاقة بين السلطتين السياسية والاقتصادية يبقى مطروحاً، كما ينعكس التنافس بين الأطراف الاجتماعية حول فرض تفوق إحدى السلطتين على الأخرى في ترتيبات مؤسسية مختلفة على المستويين المحلي والدولي[143]. وستتحدد محصلة هذا التنافس ليس بالجمع بين التحرير الاقتصادي والسياسي، بل عن طريق تفاعلهما[144]. إن الآلية المهمة هنا هي الطريقة التي تكتسب بها القوى الاجتماعية، سواء كانت داخل الدولة أو خارجها، أدواراً ومصادر ثروة جديدة وقدرتها على تشكيل تحالفات في إطار الإصلاح الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تتأثر التغييرات التي تحدث في القاعدة الاجتماعية للنظام والتحالفات الجديدة في الحياة السياسية الداخلية، بالفرصة التي تتيحها العولمة لتشكيل تحالفات إضافية مع قوى ومصالح خارجية. ورغم ذلك فقد أظهرت دول الشرق الأوسط قدرتها على إعادة المركزة، حتى في مثل هذه الظروف، لتفرض وجودها في الحيز المشترك بين قوى العولمة والأطراف الداخلية. وفي الواقع فقد أثبتت الأنظمة الاستبدادية أنها أفضل قدرة في المنطقة على ضمان بقائها من نظيراتها في أوربا الشرقية، وذلك لسبب محدد وهو أن «الاقتصاد المختلط له قدرة أكبر، مما لدى الدولة الشمولية، في حشد الدعم الطبقي وكسب تأييد العصبيات البدائية»[145]. وبالرغم من ظروف الشدة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية، فقد تحولت أغلب دول الشرق الأوسط من المرحلة التاريخية لنشوء الدولة إلى مرحلة انتقالية قوامها الإصلاحات وتثبيت دعائم السلطة. وتتميز هذه المرحلة الانتقالية بدمج جديد بين التحرير الاقتصادي والسلطوية السياسية.

وتشير الحقائق المبينة أعلاه إلى أهمية الآلية الثانية، وهي العلاقة التي تربط بين العوامل الخارجية والداخلية في صياغة التحديات والفرص التي تواجه الدولة - وخاصة في الدول النامية - والاستراتيجيات التي تتبناها في المقابل. ويثير هذا الأمر على وجه التحديد مسألة المؤسسات الإقليمية، حيث إن من المفترض أن تتمكن الدول من ممارسة التأثير الأقصى على بيئتها الخارجية في هذا المستوى. لقد أصبحت الأنماط السابقة لسياسات التوازن والمشايعة في العلاقات الإقليمية أقل بروزاً منذ انتهاء الحرب الباردة. إلا أن دول الشرق الأوسط لم تسع إلى تعزيز النظام الإقليمي بتشكيل مؤسسات

للتعاون (وخاصة في المجال الأمني) وللتكامل (في مجال التجارة والبنية التحتية، إن لم يكن في الاقتصادات الوطنية بصفة عامة). وفضلت هذه الدول في المقابل، متى أمكن، أن تكرر محاولات الماضي في الحصول على رأس المال عن طريق الاستراتيجيات التوفيقية أو الدولية (بدلاً من إعادة الهيكلة). وقد ظلت هذه الدول متمسكة بعدم رغبتها في التنازل عن جوانب السيادة وفي قبول التفاوت النسبي في المكتسبات المتوافرة لجيرانها وشركائها؛ كما تمسكت بعدم استعدادها للتوقف عن تقديم الحماية للقطاعات الاقتصادية ذات الحظوة (التي تشمل القطاع الخاص)، وهي الوسائل التي كان يمكن أن تستخدمها لمضاعفة العوائد المحتملة من تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي على المستوى الإقليمي وتقليل التكلفة الاجتماعية لتلك السياسات في الأجل المتوسط والطويل. وفضلت دول الشرق الأوسط بدلاً من ذلك انتهاج استراتيجيات وقائية ذات توجه وطني تسعى إلى تقليل التكلفة الاقتصادية في الأجل القصير وزيادة تركيز السلطة السياسية. وهذا تفضيل مفهوم عموماً إذا أخذنا في الاعتبار المستوى المتدني لاندماج أغلب الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد الإقليمي.

تبقى التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط مستمدة إلى حد كبير من العلاقات الدولية التي تقيمها كل دولة من دول المنطقة على حدة. كما يبقى التوجه الكلي لهذه العلاقات متكاملاً، بصفة فردية وبدرجات متفاوتة لكل دولة، مع النظام الدولي الأوسع وبتحديد أكثر مع اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يحصل التكامل بمعدلات متفاوتة وبآليات مختلفة، حيث إن دول المنطقة قد نشأت وتطورت عبر مسارات تاريخية واجتماعية ومؤسسية متباينة، بل ومختلفة تماماً في بعض الحالات. هناك مجال لتكوين تجمعات أكثر فاعلية على المستوى دون الإقليمي (مثل منطقة الخليج العربي أو المغرب)، حيث يمكن للدول التي تقع في نفس الجوار الجغرافي أن تشترك في أعرافها وفي خصائص مؤسساتها «التي ترتبط أساساً بعوامل تاريخية واجتماعية - ثقافية وعوامل أيديولوجية - سياسية»[146]. بيد أن هذه التجمعات تواجه عوامل تعوق استمراريتها وفاعليتها، حيث إن الدول الأعضاء فيها تكون مقيدة بمسارات ثابتة تجعلها تتكامل بعمق أكثر في النظام الدولي. وهناك عائق إضافي لتكوين

التجمعات دون الإقليمية وهو الأثر المختلف لعلاقات الشراكة مع القوى الخارجية التي لها دور في منطقة الشرق الأوسط وللتنافس فيما بينها. فمن جانب يحول تفوق النفوذ الاستراتيجي والعسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية دون اندلاع حروب بين دول المنطقة ويقلل الحافز لتحقيق التعاون الإقليمي في الحقل الأمني. وعلى الجانب الآخر، هناك احتمال أقل أن تسعى دول المنطقة إلى تحقيق التكامل الإقليمي أو إلى إنشاء المؤسسات المشتركة بين الحكومات في الأجل المتوسط أو الطويل، طالما أن تعدد أقطاب المنافسة العالمية سعياً للأفضلية التجارية يوفر الفرص الاقتصادية والسياسية الفورية. وفي الواقع، لم يعد بالإمكان أن نجزم بأن الشرق الأوسط يتألف من منظومة دول واحدة. وهنا تكمن المفارقة، حيث إن سياسات التوازن ذاتها التي أعطته شكله المميز أثناء فترة الحرب الباردة قد فقدت الكثير من تأثيرها الاستراتيجي منذ انتهاء تلك الحرب.

وأخيراً، هناك الآلية الثالثة المتعلقة بالسؤال الشائك الذي يتمحور حول العلاقة السببية القائمة بين مستويات التحليل المختلفة وهو: إلى أي مدى يمكننا أن ننسب التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط منذ 1989-1990 إلى نهاية الحرب الباردة تحديداً، وما هي الوسائل لتحليل ذلك؟ وهل يعني ذلك هيمنة "النظام" الدولي، أم أن أثر العمليات والتحولات ذات الاستقلالية النسبية على المستويين الوطني والإقليمي، طوال فترة الحرب الباردة وما تلاها، يبرهن على هيمنة "العنصر" أو "المنظومة الفرعية"؟ إن تجربة الشرق الأوسط، الذي يوصف بأنه «أكثر منظومة فرعية مخترقة على صعيد العلاقات الدولية في عالم اليوم»، توحي لنا أنه حتى على ذلك المستوى يبدو التعارض المجرد بين المنظومة وبين هيمنة العنصر أو المنظومة الفرعية غير دقيق[147]. فقد تكون المنظومة هي التي وفرت الإطار وساهمت في تكوين العمليات المحلية، ولكن الحصيلة في كل حالة هي نتاج للتداخل واندماج التوجهات على المستويين الوطني والدولي. فهناك أكثر من مجرد علاقة متبادلة، ولكن حالة الشرق الأوسط تظهر أن العلاقة السببية ليست متعددة المستويات ومتعددة الأوجه فحسب، بل إنها أيضاً عملية مطولة ومتداخلة بقدر أكبر مما توحي به الأطر التقليدية للتحليل، تكمن العلاقة السببية فيها ضمن الارتباطات المتداخلة وليس في العناصر أو الجزئيات بحد ذاتها[148].

هذا هو الإطار الذي يمكن أن نرى فيه تأثير ومعنى العولمة. لقد أثبت الشرق الأوسط مقاومته لتيار العولمة وبصورة ربما تكون استثنائية. بيد أن هذه المقاومة لا تعود للخصائص الثقافية المتأصلة، بل تعود لقدرة الأنظمة الحاكمة على التكيف مع المتغيرات المرتبطة بعوامل خارجية واستخدامها من أجل إعادة التفاوض وإعادة تنظيم السلطة السياسية على المستوى الداخلي. وربما كان من باب المفارقة الملائمة في هذا الصدد ألا يؤدي تراجع النزعة القومية في الحقل الاقتصادي إلى حرمان النخب الحاكمة من الأسس التي تبنى عليها سلطتها السياسية في الوقت الذي تشرف فيه على تنفيذ المزيد من التكامل في الاقتصاد العالمي. وقد تؤدي عمليات العولمة إلى تآكل سلطة النخب الحاكمة مستقبلاً، مع تعزيز سلطة قوى اجتماعية أخرى، ولكن تجربة الشرق الأوسط تبين لنا أن هذه القوى الاجتماعية تميل إلى تشكيل تحالفات مع النخبة الحاكمة؛ وبذلك فهي تجدد دور الدولة، ولو كان ذلك الدور هو كوسيط بين الأطراف المحلية والعالمية. وسواء تم ذلك باسم تعزيز الحداثة أو العلمانية والنظام الليبرالي أو باسم حماية الأنظمة المحلية للحكم السياسي والقيم الاجتماعية التقليدية والمعايير الثقافية (دون تأكيد صحة أو مصداقية هذه المصطلحات)، فإنه يعكس "نقل التكلفة السياسية التي تتم عبر وساطة الدول" بين الحقلين المحلي والدولي. ولكنه لا يحجب الاندماج المستمر للاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي[149]. وختاماً، إذا كان انتهاء الحرب الباردة قد ساهم على أي نحو في هذه العملية في الشرق الأوسط، فإن تلك المساهمة قد تمت أساساً عن طريق دفع الدولة والأطراف المحلية الرئيسية بسرعة أكبر نحو اندماج جديد بين السلطوية السياسية والتحرير الاقتصادي. وهذا الاندماج هو الذي يعطي مصداقية لمخاوف المراقبين المتشائمين الذين يرون أنه في حين تبشر العولمة ببدء تحولات تاريخية هائلة في طبيعة ونمط النشاط الاقتصادي، فإنها سوف تشكل تحدياً جوهرياً للمواطنة والديمقراطية أكثر مما ستفعل للدولة التي أعيد تشكيلها.

الهوامش

1. إعادة صياغة لفكرة من كتاب:

Jan Aart Scholte, *International Relations of Social Change* (Buckingham and Philadelphia: Open University Press, 1993), 30-31.

2. للاطلاع على هذا النقد انظر:

S. Neil MaFarlane, "Taking Stock: The Third World and the End of the Cold War," in Louise Fawcett and Yazid Sayigh (eds) *The Third World Beyond the Cold War: Continuity and Change* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

3. خطاب أمام مؤتمر قمة مجلس التعاون العربي في عمّان، 24 شباط/ فبراير 1990 . ورد النص أيضاً في:

Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey* vol. 14 (1990): 388-9.

4. انظر:

Hearing of the House Foreign Affairs Committee, *USIS* September 4, 1990, 18.

5. ورد النص في:

Barry Rubin, "The United States and the Middle East," *Middle East Contemporary Survey* vol. 15 (1991): 27.

6. عالجت مجموعات العمل المتعددة الأطراف موضوعات الحد من التسلح والأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة، واللاجئين. للاطلاع على خلفية وتحليل تلك المجموعات انظر:

Joel Peters, *Pathways to Peace: The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks* (London: Royal Institute of International Affairs, 1996).

7. اقتباس من حديث مارتن إنديك، المدير المسؤول حينذاك عن ملف الشرق الأدنى وجنوب آسيا بمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكان يتحدث في أيار/ مايو 1993، ورد النص في:

Phebe Marr, "The United States, Europe, and the Middle East: An Uneasy Triangle," *The Middle East Journal* vol. 48, no. 2 (Spring 1994): 217.

8. انظر:

Donald Neff, "'Dual Containment' goes on,"*Middle East International* no. 544 (February 21, 1997).

9. حول اللامبالاة الأمريكية في هذا الصدد، انظر:

Edward N. Krapels, "The Commanding Heights: International Oil in a Changed World," *International Affairs* vol. 69, no. 1 (January 1993): 85-7.

10 . حول وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة السوفيتية في المنطقة، انظر:
Richard K. Hermann, "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions," *Middle East Journal* vol. 48, no. 3 (Summer 1994): 473.

11 . على سبيل المثال تصريح الرئيس بيل كلنتون في شباط/ فبراير 1997، وقد ورد النص في:
Donald Neff, "Clinton Critical of Israel," *Middle East International* no. 545 (March 7, 1997).

12 . هذا التحالف تم إقراره لهذا الغرض في ورقة الاستراتيجية التي أعدتها "مجموعة إعداد استراتيجية إسرائيلية جديدة نحو عام 2000". انظر:
A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm (Washington and Jerusalem: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, June 1996).

13 . وردت هذه النقطة في:
Ibrahim Karawan, "Arab Dilemmas in the 1990s: Breaking Taboos and Searching for Signposts," *Middle East Journal* vol. 48, no. 3 (Summer 1994): 438.

14 . كانت رؤية سلطنة عُمان عام 1991 بأن وضع ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الخليج العربي مع استبعاد إيران سيجعل تلك الترتيبات غير معقولة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1993 كررت سلطنة عُمان رأيها بأن وقت الوفاق مع العراق وإيران قد حان وأصبح متأخراً عن موعده؛ وأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية تضر بمصالح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. انظر:
"The Middle East," *Strategic Survey 1993-1994* (London: Brassey's for the IISS, 1994), 142.

وللاطلاع على انتقاد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع "المشاركة البناءة" و"الحوار النقدي" مع إيران ومعارضة ترشيحها لعضوية منظمات متنوعة، انظر:
Shahram Chubin, "US Policy Towards Iran Should Change – But It Probably Won't," *Survival* vol. 38, no. 4 (Winter 1996-97): 16-7.

كما ورد قدر من النقد المهم للولايات المتحدة في هذا الصدد ضمن مقالات:
Brent Scowcroft and Zbigniew Brezezinski in *Foreign Affairs* (Spring 1997); and in Zbigniew Brezezinski and Brent Scowcroft Co-Chairs, Richard W. Murphy Project Director, *Differentiated Containment: U.S. Policy Toward Iran and Iraq* Independent Task Force Report Sponsored by the Council on Foreign Relations, 1997.

15 . شهادة بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 7 شباط/ فبراير 1991. ورد النص في:
R. K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal* vol. 46, no. 3 (Summer 1992): 403.

16. انظر:

Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions & Impact* (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994), 5.

17. انظر:

The Military Balance 1996/7 (London: Oxford University Press for the IISS, 1996), 30 and 121.

18. فكرة "قسط التأمين" أكدها مسؤولون من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووردت في:

Jeffrey McCausland, *The Gulf Conflict: A Military Analysis* (London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper no. 282, November 1993), 75.

19. الأرقام مأخوذة من:

The Military Balance, 1996/7.

20. للاطلاع على ملخص موجز للرؤية الأوروبية، انظر:

Tim Niblock, "Towards a Conference on Security and Cooperation in the Mediterranean and the Middle East (CSCM)," in Gerd Nonneman (ed.), *The Middle East and Europe: The Search for Stability and Integration* (London: Federal Trust for Education and Research, 1993), 251-5.

21. حول معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك، . انظر:

Yezid Sayigh, "The Multilateral Middle East Peace Talks: Reorganizing for Regional Security," in Steven L. Spiegel and David J. Pervin (eds), *Practical Peacemaking in the Middle East* (New York and London: Garland publishing, 1995), 209 and 214.

وللاطلاع على رؤية أكثر عمومية عن مجوعات العمل متعددة الأطراف وإمكانية عقد مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط انظر:

Peters, op. cit., 73-4.

22. انظر:

Mohamed A. El-Erian, "Middle East Economies' External Environment: What Lies Ahead?," *Middle East Policy* vol. 4, no. 3 (March 1996): 143-4.

23. انظر:

Ghassan Salame, "Torn Between the Atlantic and the Mediterranean: Europe and the Middle East in the Post-Cold War Era," *Middle East Journal* vol. 48, no. 2 (Spring 1994): 226-7.

24. انظر: Hermann, op. cit., 473.

25. انظر:
Robert O. Freedman, "Israel and the Successor States of the Soviet Union," in Robert O. Freedman (ed.) *Israel Under Rabin* (Boulder CO, Westview Press, 1995), 47.

26. انظر: Gerges, "Washington's Misguided," 7.

27. انظر:
Jonathan Rynhold, "China's Cautious New Pragmatism in the Middle East," *Survival* vol. 38, no. 3 (Autumn 1996).

28. انظر:
Rodney Wilson, "The Economic Relations of the Middle East: Towards Europe or Within the Region?," *Middle East Journal* vol. 48, no. 2 (Spring 1994): 269 and 270.

29. Ibid, 268.

30. حول تأثير النفط، انظر:
Roger Owen, "The Arab Oil Economy: Present Structure and Future Prospects," in Samih K. Farsoun (ed.) *Arab Society: Continuity and Change* (London: Croom Helm, 1985), 18-9. On increased dependency, James A. Bill and Robert Springborg, *Politics in the Middle East* (New York, NY: Harper Collins, 1994), 421.

31. انظر: Erian, op. cit., 139.

32. حول موضوع الاستقطاب انظر:
Nonneman, "Problems facing cooperation and integration attempts in the Middle East," in Nonneman, *The Middle East and Europe* op. cit., 43.

33. انظر: Bill and Springborg, op. cit., 420.

34. انظر:
Michael Barnett, "Identity and Alliances in the Middle East," in Peter J. Katzenstein (ed.) *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996), 422-32.

35. انظر: Wilson, op. cit., 285-6.

36. انظر: Erian, op. cit., 140-1.

37. Ibid, 144.

38. انظر:
Fred Lawson, "Domestic Transformations and Foreign Steadfastness in Contemporary Syria," *Middle East Journal* vol. 48, no. 1 (Winter 1994): 48.

39 . إن فكرة المكاسب النسبية لدول شمال أفريقيا هي التي حكمت بالفشل الحتمي على تجربة الاتحاد المغاربي العربي، انظر:

Roger Owen, "Arab Integration in Historical Perspective: Are There any Lessons?," *Arab Affairs* no. 8 (Spring 1988).

40 . شرحت هذه المسألة في: Karawan, op. cit., 452.

41 . هذا الرأي عرضه:

Charles Dunbar, "The Unification of Yemen: Process, Politics, and Prospects," *Middle East Journal* vol. 46, no. 3 (Summer 1992).

42 . انظر:

Laurie Brand, *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making* (New York, NY: Columbia University Press, 1994), 283-4.

43 . حول العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوربي، انظر:

Lynn Welchman, "Flaws in the EU-Israel Association Agreement," *Middle East International* no. 544 (February 21, 1997): 17-8.

44 . للاطلاع على آراء تثير تساؤلات حول أثر السلام في التكامل الإقليمي، انظر:

Hisham Awartani and Ephraim Klieman, "Economic Interactions Among Participants in the Middle East Peace Process," *Middle East Journal* vol. 51, no. 2 (Spring 1997); and Steven Yetiv, "Peace Interdependence and the Middle East," *Political Studies Quarterly* (Spring 1997).

45 . انظر:

Ziya Onis, "Turkey in the Post-Cold War Era: In Search of Identity," *Middle East Journal* vol. 49, no. 1 (Winter 1995): 61; and Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States," *Middle East Journal* vol. 47, no. 4 (Autumn 1993): 610.

46 . انظر: Ramazani, op. cit., 403.

47 . هذه الرؤية عرضها: Onis, op. cit., 54.

48 . انظر: Robins, op. cit., 610.

49 . انظر: Ramazani, op. cit., 393.

50 . هذه الرؤية عرضها:

Adam Tarock, "Iran and Russia in "Strategic Alliance," *Third World Quarterly* vol. 18, no. 2 (1997).

51. هذه الرؤية تعتبر مخالفة لرؤية (Robert Jervis) مثلاً والذي يتوقع حدوث المزيد من الصراعات، وليس القليل منها، في العالم الثالث بعد انتهاء الحرب الباردة:
"The Future of World Politics: Will It Resemble the Past?," *International Security* vol. 16, no. 3 (Winter 1991/1992): 58-61.

تم إقرار موضوع العضوية المشتركة للدول العربية وإسرائيل في المؤسسات الإقليمية ضمن مسودة الميثاق الذي اقترحته جامعة الدول العربية في مطلع عام 1996. التفاصيل في صحيفة **الحياة**، (4 شباط/ فبرير 1996).

52. ورد توضيح لهذه المسألة في:
Charles Tripp, "Regional Organizations in the Middle East," in Louise Fawcett and Andrew Hurrell (eds), *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order* (Oxford: Oxford University Press, 1995), 306.

53. نستعير هنا عبارة من:
Richard Ned Lebow, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism," in Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen (eds) *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York, NY: Columbia University Press, 1995), 49.

54. فشلت المحاولة الثانية لتعديل الميثاق أيضاً. التفاصيل في صحيفة **الحياة**، (4 شباط/ فبراير 1996).

55. انظر:
Clovis Maksoud, "Diminished Sovereignty, Enhanced Sovereignty: United Nations-Arab League Relations at 50," *Middle East Journal* vol. 49, no. 4 (Autumn 1995): 588-9 and 590-1.

56. انظر: Tripp, op. citl., 285-6.

57. انظر:
Claire Spencer, *The Maghrib in the 1990s: Political and Economic Developments in Algeria, Morocco and Tunisia* (London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies), Adelphi Paper no. 274, 1993, 47.

58. حول التنافس المصري مع العراق، انظر:
Ann Mosley Lesch, "Contrasting Reactions to the Persian Gulf Crisis: Egypt, Syria, Jordan, and the Palestinians," *Middle East Journal* vol. 45, no. 1 (Winter 1991): 34-5.

59. حول المخاوف العربية من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، انظر:
Eliyahu Kanovsky, *The Middle East Economies: The Impact of Domestic and International Politics*, (Ramat Gan: BESA, Security and Policy Studies, no. 31, 1997): 26.

وحول عدم الثقة المصرية في إسرائيل، انظر:

Fawaz Gerges, "Egyptian-Israeli Relations Turn Sour," *Foreign Affairs* (May/June 1995): 71.

بخصوص معارضة السعودية لإنشاء هيئات إقليمية جديدة مع إسرائيل، انظر مثلاً، تصريح وزير التجارة السعودي الذي يرفض فيه الاقتراح الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء بنك إقليمي للتعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صحيفة **الحياة** (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1995).

60. للاطلاع على نماذج للمخاوف المصرية المتعلقة بموضوع الهيمنة الإسرائيلية المحتملة على المنظمات الإقليمية وقضية اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، انظر:

طه عبدالحليم، سوق الشرق الأوسط في معادلة السلام العربي-الإسرائيلي، أوراق استراتيجية، العدد 33، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1995)؛
and Mahmoud Karem, *The 1995 NPT Review and Extension Conference: A Third World Perspective*, a paper submitted to Institiut Francais des Relations Internationals, June 1995.

61. للاطلاع على تعريف للاستراتيجيات التوفيقية والدولية واستراتيجية إعادة الهيكلة، انظر:

Michael Barnett and Jack Levy, "The Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt, 1962-1973," *International Organization* vol. 45, no. 3.

62. انظر:

Ishac Diwan and Lyn Squire, "Private Assets and Public Debts: External Finance in a Peaceful Middle East," *Middle East Journal* vol. 49, no. 1 (Winter 1995): 69.

63. Ibid, 170.

64. تقرير صادر عن الهيئة العربية للاستثمار، بناء على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وردت البيانات في صحيفة **الحياة** (نيسان/ إبريل 1997).

65. نتناول العالم النامي هنا باعتباره يضم الدول المتجهة للتصنيع حديثاً والأسواق الناشئة. البيانات مأخوذة من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي ورد الاستشهاد به في صحيفة **الحياة** (16 كانون الأول/ ديسمبر 1995). تقدر مصادر أخرى أن الشرق الأوسط يجذب نسبة 2٪ فقط من إجمالي تدفقات أسهم وسندات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول النامية. انظر: Erian, op. cit., 141.

66. أشار إلى ذلك، مثلاً:

Eberhard Kienle, "Syria, the Kuwait War, and the New World Order," in Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael (eds) *The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East* (Gainesville FL: University of Florida Press, 1994), 394.

هناك تقدير أعلى استشهد به رئيس اتحاد البورصات العربية والمصارف المصرية في صحيفة **الحياة** (27 حزيران/ يونيو 1995).

67. انظر: جمال الصغير، "خصخصة منشآت البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، صحيفة **الحياة**، 4 حزيران/ يونيو 1997.

68. للاطلاع على تفاصيل أخرى حول الأموال المستثمرة في سوق الأسهم، انظر: هنري عزام، "أبعاد الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الدول العربية"، **الحياة** (7 أيار/ مايو 1997).

69. انظر:

Kiren Aziz Chaudhry, "Economic Liberalization in Oil-Exporting Countries: Iraq and Saudi Arabia," in Iliya Harik and Denis J. Sullivan (eds) *Privatization and Liberalization in the Middle East* (Bloomington and Indiana: Indiana University Press, 1992), 157.

70. انظر:

Iliya Harik, "Privatization and Development in Tunisia," in Harik and Sullivan, Ibid, 215.

71. انظر: Bill and Springborg, op. cit., 429.

72. حول هذه الجوانب وجوانب أخرى من آليات العلاقة بين القطاعين العام والخاص، انظر:

John Waterbury, *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 212-34.

73. حول سياسة الانفتاح المصرية، انظر: Bill and Springborg, op. cit., 428.

74. انظر: Wilson, op. cit., 238.

75. حول موضوع هذه الظاهرة في دول شمال أفريقيا، انظر:

Dirk Vandewalle, "Breaking with Socialism: Economic Liberalization in Algeria," in Harik and Sullivan, op. cit., 204; and Spencer, The Maghrib in the 1990s, op. cit., 47.

76. على سبيل المثال في سوريا، انظر:

Volker Perthes, "The Syrian Economy in the 1980s," *Middle East Journal* vol. 46, no. 1 (Winter 1992): 49-50.

77. انظر:

Iliya Harik, "Privatization: The Issue, the Prospects, and the Fears," in Harik and Sullivan, op. cit., 13.

78. انظر:

Alan Richards, "Economic Imperatives and Political Systems," *Middle East Journal* vol. 47, no. 2 (Spring 1993): 223-5.

79. انظر: Lawson, op. cit., 51-2.

80. انظر:

Raymond Hinnebusch, "Asad's Syria and the New World Order," *Middle East Policy* vol. 2, no. 1 (1993): 10.

81. انظر:

Lawson, "Divergent Modes of Economic Liberalization," 129.

82. حول هذا المثلث، انظر:

Vandewalle, "Breaking with Socialism," in Harik and Sullivan, op. cit., 200

83. انظر: Lawson, op. cit., 56-8.

84. انظر:

Emma Murphy, "Structural Inhibitions to Economic Liberalization in Israel," *Middle East Journal* vol. 48, no. 1 (Winter 1994), 74.

85. انظر: Onis, op. cit., 64-5.

86. انظر:

Raymond Hinnebusch, "The Politics of Economic Reform in Egypt," *Third World Quarterly* vol. 49, no. 1 (1993), 166-7.

87. انظر:

Bill and Springborg, op. cit., 450; and Cassandra, "The Impending Crisis in Egypt," *Middle East Journal* vol. 49, no. 1 (Winter 1995): 23.

88. وردت الإشارة إلى تجدد آمال "مدمني المعونات" بفعل عملية السلام بين العرب وإسرائيل في:

Brand, op. cit., 3.

89. وردت الإشارة إلى ذلك فيما يتصل بالأردن، مثلاً، في:

Laurie Brand, "Economic and Political Liberalization in a Rentier Economy: The Case of the Hashemite Kingdom of Jordan," in Harik and Sullivan, op. cit., 171.

وفيما يتعلق بسوريا (ومصر):

Steven Heydeman, "Taxation without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria," in Ellis Goldberg, Resat Kasaba, and Joel Migdal (eds) *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law, and Society* (Seattle and London: University of Washington Press, 1993), 98.

90. انظر:

Gary Sick, "The Coming Crisis in the Persian Gulf," *Washington Quarterly* (Spring 1988), 204-5.

91. انظر:

Denis J. Sullivan, "Extra-State Actors and Privatization in Egypt," in Harik and Sullivan, op. cit., 28-9.

92. كما في حالة العراق، انظر:

Chaudhry, "Economic Liberalization in Oil-Exporting Countries," in Harik and Sullivan, op. cit., 158.

93. انظر:

Hinnebusch, "The Politics of Economic Reform in Egypt," op. cit., 164.

94. انظر:

Jahangir Amuzegar, "The Iranian Economy before and after the Revolution," *Middle East Journal* vol. 46, no. 3: 425.

95. انظر: Waterbury, op. cit., 28-9.

96. انظر:

Vandewalle, "Breaking with Socialism," in Harik and Sullivan, op. cit., 205-6.

97. انظر:

Harik, "Privatization and Development in Tunisia," in Harik and Sullivan, op. cit., 215 and 221.

98. انظر:

Dirk Vandewalle, "Qadhafi's '*Perestroika*': Economic and Political Liberalization in Libya," *Middle East Journal* vol. 45, no. 2: 225.

99. البيانات مأخوذة من:

Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval?," in Ghassan Salame (ed.), *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), 161.

100. تعتبر بنوك الاستثمار مثالاً على تزايد الاهتمام بالروابط الإقليمية، انظر:

The Economist (June 7, 1997).

101. انظر: Richards, op. cit., 221.

102. انظر: Sick, "The Coming Crisis," 203.

103. انظر:
Jan Aart Scholte, "Global Capitalism and the State," *International Affairs* vol. 73, no. 3 (July 1997): 431-2.

104. انظر:
Abdelbaki Hermassi, "Socio-Economic Change and Political Implications: the Maghreb," in Salame, *Democracy without Democrats*, op. cit., 240.

105. حول مسألة التشعب ونتائجها المحتملة، انظر:
Lawson, "Domestic Transformations," op. cit., 59-60.

106. انظر:
C.H. Moore, "Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah," *Middle East Journal* vol. 40, no. 4 (Autumn 1986): 637.

107. انظر:
Adrian Leftwich, "Governance, Democracy and Development in the Third World," *Third World Quarterly* vol. 14, no. 3 (1993): 607.

108. انظر:
Chaudhry, Economic Liberalization in Oil-Exporting Countries," in Harik and Sullivan, op. cit., 163.

109. انظر:
John L. Esposito and James P. Piscatori, "Democratization and Islam," *Middle East Journal* vol. 45, no. 3 (Summer 1991): 427 and 440.

110. حول موضوع التحدي الذي يواجه الأنظمة القائمة على الوصاية الأبوية، انظر:
Fargues, "Demographic Explosion, or Social Upheaval?" in Salame, *Democracy without Democrats*, op. cit., 175 and 177.

111. انظر:
Salàme, "Introduction: Where Are the Democrats?," in Salame, Ibid, 14.

112. ورد ذكرها في:
Vandewalle, "Breaking with Socialism," in Harik and Sullivan, op.cit., 204.

113. انظر:
Augustus Richard Norton, "The Future of Civil Society in the Middle East," *Middle East Journal* vol. 47, no. 2 (Spring 1993): 211.

114. حول هذه الروحية، انظر: Karawan, op. cit., 439.

115. انظر:

James Mayall, "Nationalism and International Security after the Cold War," *Survival* (Spring 1992), 30-1.

116. انظر:

Cassandra, op. cit., 17. On closure, Roger Owen, "Socio-Economic Change and Political Liberalization: the Case of Egypt," in Salame, *Democracy Without Democrats* op. cit., 194-5.

117. انظر:

Hermassi, op. cit., 241; and Hinnebusch, "Politics of Reform in Egypt," op. cit., 168.

118. انظر:

John Waterbury, "Democracy Without Democrats?: The Potential for Political Liberaliation in the Middle East," in Salame, *Democracy Without Democrats* op. cit,. 23 and 27; and Raymond Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," *Middle East Journal* (Spring 1993): 253.

119. انظر:

Luciani, "The Oil Rent, The Fiscal Crisis of the State and Democratization," in Salame, *Democarcy Without Democrats* op. cit., 135.

120. انظر:

Lisa Anderson, cited in Waterbury, "Democracy Without Democrats?," in Salame, Ibid.,28.

121. انظر:

Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 47-8.

122. انظر:

Eberhard Kienle, "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s," *Middle East Journal* vol. 52, no. 2 (Spring 1998): 221.

123. انظر:

Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics* (Cambridge: Polity Press, 1994), 165.

124. انظر:

Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," op. cit., 254; and idem, op. cit., 12-4.

125. انظر:
Salame, "Introduction," in Salame, *Democracy without Democrates*, op. cit., 2.

126. انظر:
Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," op. cit., 251.

127. انظر:
Norton, op. cit., 211 and 214-5. Also Peter Evans, "The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in an Era of Globalization," *World Politics* 50 (October 1997), 79.

128. انظر:
Salame, "Introduction," in Salame, *Democracy without Democrats*, op. cit., 15.

129. انظر:
Mehran Kamrava, "Political Culture and a New Definition of the Third World," *Third World Quarterly* vol. 16, no. 4 (December 1995).

130. انظر:
Hermassi, "Socio-Economic Change," in Salame, *Democracy without Democrats*, op. cit., 239.

131. انظر: Cassandra, op. cit., 16.

132. انظر:
Salame, "Introduction," in Salame, Democracy without Democrats, op. cit., 10.

133. انظر:
Olivier Roy, "Patronage and Solidarity Groups: Survival or Reformation?," in Salame, *Democracy Without Democrats* op. cit., 274.

134. انظر على سبيل المثال:
Simon Bromley and Ray Bush, "Adjustment in Egypt? The Political Economy of Reform," *Review of African Political Economy* no. 60 (1994): 210.

135. انظر:
Karl P. Magyar, "Classifying the International Political Economy: a Third World Prototheory," *Third World Quarterly* vol. 16, no. 4 (December 1995): 704.

136. انظر:
Hermassi, "Socio-Economic Change," in Salame, *Democracy without Democrats*, op. cit., 241; and Hinnebusch, "Asad's Syria," op. cit., 14.

137. انظر:

Michael Hudson, "After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World," *Middle East Journal* vol. 45, no. 3 (Summer 1991): 424-5; and Bill and Springborg, op. cit., 437.

138. نوقشت فكرة الديمقراطية المخففة في:

Barry Gills and Joel Rocamora, "Low Intensity Democracy," *Third World Quarterly* vol. 13, no. 3 (1992).

أيضاً عرفت "بسياسة المسارين" في:

Atul Kohli, "Democracy Amid Economic Orthodoxy: Trends in Developing Countries," *Third World Quarterly* vol. 14, no. 4 (November 1993): 683.

حول الإيقاف المؤقت للإصلاحات، انظر:

Hinnebusch, "The Politics of Economic Reform in Egypt," op. cit., 169.

139. انظر:

Vandewalle, "Breaking with Socialism," in Harik and Sullivan, op. cit., 202; and Hinnebusch, "Politics of Economic Reform in Egypt," Ibid, 170.

140. انظر:

Larbi Sadiki, "Towards Arab Liberal Governance: From the Democracy of Bread to the Democracy of the Vote," *Third World Quarterly* vol. 18, no. 1 (1997).

141. نوقشت في:

Yezid Sayigh, *Confronting the 1990s: Security in the Developing Countries*, Adelphi Papers no. 251 (London: Brassey's for the International Institute of Strategic Studies, 1990), and Mayall, op. cit., 30-1.

142. حول موضوع القوة باعتبارها ميزة رئيسية، انظر:

Nelson Kasfir, "Popular Sovereignty and Popular Participation: Mixed Constitutional Democracy in the Third World," *Third World Quarterly* vol. 13, no. 4 (1992): 596.

143. انظر:

Gianfranco Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Cambridge: Polity Press, 1990), 100-101.

144. رؤية توفيقية مأخوذة من: Leftwich, op. cit., 615.

145. انظر: Hinnebusch, "Asad's Syria," op. cit., 14.

146. اقتباس من:

John Brohman, "Economism and Critical Silences in Development Studies: a Theoretical Critique of Neoliberalism," *Third World Quarterly* vol. 16, no. 2 (June 1995): 301.

147. انظر:

L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East Old Rules, Dangerous Game* (London: I.B. Tauris, 1984), 4. On theoretical contraposition, Fred Halliday, *The Middle East and the Great Powers*, in Yezid Sayigh and Avi Shlaim (eds) *The Cold War and the Middle East* (Oxford: Clarendon Press, 1997), 19.

148. انظر: Scholte, *International Relations*, op. cit., 31 and 117.

149. انظر:

Ian Clark, *Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century* (Oxford: Oxford University Press, 1997), 31.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

1 - نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3 - النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994) — جوليان ثوني
4 - حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6 - القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7 - برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10 - المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11 - الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12 - السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14 - العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار
إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-13 أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

- 14 **The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society**

-15 الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار
فرانسيس فوكوياما

-16 **Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options**
Edited by Paul Stevens

-17 قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

-18 إمبراطوريات الرياح الموسمية
ريتشارد هول

-19 **Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector**

-20 **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium.**

-21 **Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning**
Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996	نبيل السهلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
12 -	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

25-	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26-	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27-	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989	صالح محمود القاسم
28-	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29-	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30-	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sector of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process* — J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation* — Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC* — K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN* — Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective* — Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation* — Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security* — Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet* — Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War* — Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament* — Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey* — Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?* — Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah

36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal

37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - 100 قائد عسكري
تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيراً في العالم عبر التاريخ

2 - قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم

3 - المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010

4 - خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

5 - The Gulf: Future Security and British Policy

6 - Balance of Power in South Asia

7 - Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf

8 - التعليم في العالم العربي: تحديات الألفية المقبلة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

